البارومیتر العربي
ARAB BAROMETER

البارومیتر العربي - الدورة الثامنة

تونس: تقرير استطلاعات الرأي العام

2024

الملخص التنفيذي

تعرضت تونس على مدار الـ 12 سنة الماضية إلى تغيّرات سياسية هائلة. ففي 2011، أدت ثورة الياسمين إلى سقوط الرئيس زين العابدين بن علي الذي تولى السلطة لفترة طويلة، ثم تلت ذلك فترة من الاضطرابات السياسية. ومن بعد كتابة الدستور الجديد، جرت انتخابات حرة ونزيهة، لكنها جاءت بحكومات ضعيفة وغير فعّالة إلى حدّ بعيد. وعلى الرغم من تمتع التونسيات والتونسيين بحقوق سياسية أكبر بكثير، انتكست الأحوال الاقتصادية في البلاد. بعد عقد من الثورة تراجع الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً كبيراً. وظلت قصص الفساد في أروقة المؤسسات الحكومية شائعة، لتؤجج نيران مشاعر الإحباط المتصاعدة في صفوف الناس. ربما منحت الانتخابات صوتاً للناخبين، لكن نتائج العملية لم تبدُ في الأغلب الأعم أفضل من الأحوال في عهد بن علي. ولقد طالب المواطنون والمواطنات بتغيّرات راديكالية، وبحثوا عن قائد اعتقدوا أنه قادر على تقديم نتائج ملموسة.

ومن ثم، في انتخابات 2019 الرئاسية، التفت الكثير من التونسيين إلى قيس سعيد ينشدون فيه الحلّ. أدار سعيد حملة انتخابية شعبوية بصفته قادم من خارج دوائر السياسة، وطالب بإنهاء الفساد وبإصلاح النظام الانتخابي. وفي الجولة الأخيرة من الانتخابات، حصل على نحو ثلاثة أرباع الأصوات؛ ليحقق نصراً انتخابياً كاسحاً وولاية انتخابية قوية. وفي يوليو/تموز 2021، عزل سعيد رئيس الوزراء وعلق عمل البرلمان. وبموجب قرارات رئاسية، جرى فصل الكثير من كوادر القضاء واعتُقل العديد من المعارضين السياسيين.

وعلى الرغم من الانتقادات الدولية لهذه التحركات، أظهرت نتائج الباروميتر العربي من عام 2021 استحسان أغلب التونسيين لما اتخذ من إجراءات. [1] إذ أنّه بعد ثلاثة أشهر فقط من أحداث 25 يوليو/تموز 2021، أعرب أغلب المواطنين والمواطنات عن ثقتهم في الرئيس، وكانت الأغلبية متفائلة حول مستقبل الاقتصاد للمرة الأولى منذ سنوات، ورأى أغلب التوانسة حينئذ أن الحكومة راحت أخيراً تتصدى لمشكلة الفساد. باختصار، أصبح لدى الكثير من المواطنين الأمل في مستقبل بلادهم.

وفي أواخر 2023 ظل التونسيون متفائلين أكثر مما قبل انتخاب الرئيس سعيد، لكن يظهر من استطلاع الباروميتر العربي أن البعض بدأوا يفقدون الأمل. لم تتحقق الوعود بتحسّن الوضع الاقتصادي؛ إذ يقول شخص واحد من كل عشرة أشخاص إن الوضع الاقتصادي جيد، وهي نتيجة لم تتغير كثيراً منذ عام 2013. كما تراجعت معدلات التفاؤل الاقتصادي، بواقع 14 نقطة مئوية منذ 2021. خلال هذه الفترة، زاد الجوع زيادة كبيرة، إذ يقول ثلثا التونسيين إنهم لم يجدوا الطعام لمرة واحدة على الأقل في آخر شهر. والتصور الأكثر انتشاراً عن سبب انعدام الأمن الغذائي هو سوء إدارة الحكومة لهذا الملف.

وكانت التصورات حول أغلب المؤسسات السياسية سلبية نسبياً. يعرب أكثر من الثلث بقليل عن ثقتهم في الحكومة، في حين يثق أقل من الرُبع في البرلمان. لكن الثقة في الرئيس سعيد تبقى قوية؛ حيث أبدى ثلاثة أرباع المواطنين الثقة في قائدهم. إلا أن مستوى الثقة هذا يمثل تراجعاً بواقع ست نقاط مئوية منذ عام 2021.

وعلى الرغم من ارتفاع مستوى الثقة في الرئيس، فالنصف فقط يصنفون أداء الحكومة تصنيفاً إيجابياً، وهي النسبة التي انخفضت ثماني نقاط مئوية منذ 2021. يرتبط أعلى مستوى للرضا عن الحكومة بأدائها في ملفيّ الدفاع الوطني وتوفير البنية الأساسية، لكن الثلث فقط راضون عن مستوى الرعاية الصحية أو التعليم. وبلغت تصنيفات الأداء الاقتصادي معدلات أدنى؛ إذ يعرب أقل من الربع عن الرضا عن جهود الحكومة في تضييق فجوة الثروة وخلق فرص العمل ومعالجة التضخم.

ويبقى الفساد مشكلة كبيرة في تقدير المواطنات والمواطنين؛ إذ يقول أكثر من 90 بالمئة إنه منتشر في المؤسسات الوطنية بدرجة كبيرة أو متوسطة، وهي النسبة التي لم تتغير على مدار السنوات الثماني الماضية. لكن هناك قدر أكبر بكثير حالياً من الاعتقاد بأن الحكومة تبذل جهوداً للتصدي لهذه المشكلة قياساً بالماضي. منذ 2021، يعتبر ثلثا التونسيين أن الحكومة تتصدى لهذه المشكلة، مقابل أقلية من المواطنين قالوا ذلك في 2016 ثم في 2019.

ونظراً إلى المشاكل التي تواجه المواطن التونسي، فليس من المدهش أن يسعى الكثيرون لمغادرة البلاد. يقول النصف تقريباً إنهم يفكرون في الهجرة، لا سيما الأصغر سناً والأفضل تعليماً. ضمن الفئة التي تفكر في الهجرة، يقول أقل من النصف بقليل إنهم بدأوا في التخطيط لذلك، ويقول 4 من كل 10 أشخاص إنهم يفكرون في الخروج من تونس حتى إذا لم تتوفر الأوراق الرسمية اللازمة للانتقال لدولة أخرى.

وعلى الرغم من قمع مجموعات المعارضة، لا يرى التونسيون أن ثمة انحسار كبير في حقوقهم السياسية. يقول 7 من كل 10 أشخاص إنهم يتمتعون بالحق في حرية التعبير، وهي نسبة أعلى قياساً بمثيلتها في 2019. وتقول نسبة أقل إن حرية تكوين الجمعيات مضمونة، بواقع 56 بالمئة، وقد تراجعت هذه النسبة قليلاً منذ 2021، لكنها أعلى مما كانت عليه في 2019.

[1] https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/AB7-Tunisia-Report-AR.pdf

وعلى الرغم من التغيرات السياسية، لا يزال التونسيون داعمين للديمقراطية، لكن بحذر. يؤكد 8 من كل 10 أشخاص على أنه رغم مشاكل الديموقراطية، فهي لا تزال نظامهم السياسي المفضل. لكن يربط 7 من كل 10 أشخاص بين الديمقراطية والنتائج الاقتصادية الهزيلة، وانعدام الاستقرار وعدم الحسم. باختصار، تبقى منظومة غير مثالية لكن مرغوبة.

لكن ربما يرجع شق كبير من هذا الإحباط من الديمقراطية مع استمرار دعمها إلى كيفية تعريف الناس في تونس للديمقراطية. فهم يرونها أكثر ارتباطاً بتوفير الضرورات الاقتصادية، والمساواة تحت لواء القانون، وغياب الفساد، أكثر من ارتباطها بإجراء انتخابات حرة ونزيهة. في الواقع، لا يفرّق التونسيون بين الديمقراطية والكرامة، والأخيرة كانت مطلباً أساسياً في احتجاجات 2011 التي أدت إلى سقوط نظام بن علي. من ثم، يُرجح أن يدعم التونسيون النظام القادر على تقديم النتائج وليس فقط السماح لهم باختيار قادتهم في انتخابات دورية منتظمة.

أثرت الحرب في غزة كثيراً على آراء التونسيين في ملف العلاقات الدولية. [2] قبل 7 أكتوبر/تشرين الأول، كان لدى 4 من كل 10 أشخاص في تونس آراء إيجابية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية. ثم بعد ثلاثة أسابيع فقط، أصبح 10 بالمئة فحسب يدعمون الولايات المتحدة الأمريكية. وتراجعت شعبية حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية على نفس الشاكلة؛ إذ انخفضت شعبية فرنسا والسعودية بواقع 14 نقطة مئوية، على سبيل المثال. على النقيض، هناك أدلة على تزايد دعم إيران على مدار نفس فترة الأسابيع الثلاثة. مع انتهاء مرحلة البحث الميداني للاستطلاع، كانت آراء الناس في سياسات القائد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي بنفس إيجابية الآراء حول سياسات ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، وأعلى شعبية من سياسات رئيس الإمارات محمد بن زايد. في الوقت نفسه، لا يبدو أن المواطن التونسي قد غيّر رأيه كثيراً في الصين أو روسيا في الأسابيع التالية على 7 أكتوبر/تشرين الأول.

ولقد تناول استطلاع الباروميتر العربي أيضاً عدّة قضايا أساسية ضمن ملفات السياسة الداخلية في تونس. في ما يخص ملف النوع الاجتماعي، يفضّل التونسيون المساواة بين النساء والرجال في الفضاءين الخاص والعام. تؤكد أغلبية كبيرة للغاية على ضرورة أن يكون للنساء نفس حقوق الرجال، مع تفضيل وجود حصص للنساء من الحقائب الوزارية ومقاعد البرلمان. لكن رغم هذه التوجهات، فمن الواضح أن مشاركة النساء في قوة العمل لا تزال أقل من مشاركة الرجال. يرى التونسيون معوقات كثيرة تعترض النساء، منها غياب فرص العمل الكافية وعدم توفر خدمات رعاية الأطفال. لكن ثمة عوامل أخرى قد تلعب دوراً في تقديرهم، منها حسب رأي الأغلبية أن النساء يواجهن مستويات كبيرة من التحرش في أماكن العمل.

يعرب التونسيون أيضاً عن قلق عميق إزاء بيئتهم الطبيعية والتغيّر المناخي. أكبر مبعث قلق لدى المواطنات والمواطنين يتعلق بالموارد المائية، لكن هناك أغلبية واضحة قلقة من الآثار الأعرض لتغير المناخ، ومنها آثاره على الصحة البدنية والنفسية. كما يعربون عن القلق بقدر كبير حول تأثير تغير المناخ على حياتهم اليومية أيضاً. ومن حيث الأطراف المساهمة في حدوث تغير المناخ، يعتبر أكثر الناس أن النشاط التجاري سبب كبير، سواء الشركات الدولية أو المحلية. لكن يقول أغلبهم أيضاً إن الحكومات والمواطنين حول العالم وفي تونس يلعبون دوراً. والأهم ربما هو تأكيد المواطنات والمواطنين على ضرورة تحمل الشركات والحكومات والأفراد للمسؤولية في محاولة التصدي لتغير المناخ. ويفضّل أغلب المواطنين اتخاذ خطوات لتحسين بيئتهم والتصدي لتغير المناخ، بما يشمل معاقبة الملوثين للبيئة والتوقف تدريجياً عن استخدام المحروقات.

هذه بعض النتائج الأساسية لاستطلاع الرأي الممثل لمستوى الدولة الذي أُجري في تونس عبر مقابلات تمت وجهاً لوجه. ضمّ الاستطلاع 2406 مقابلة عشوائية مع مواطنات ومواطنين من مختلف جهات تونس، وجرى تنفيذه بين 13 سبتمبر/أيلول و4 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، باستخدام طريقة العينة متعددة المراحل المجمّعة. هامش الخطأ هو 2± نقطة. يُعدّ هذا الاستطلاع جزءاً من الدورة الثامنة للباروميتر العربي، وهو أكبر استطلاع رأي متوفر علناً يكشف عن مشاعر المواطنين والمواطنات عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في خضمّ الأزمة التي تشهدها المنطقة. تتوفر معلومات إضافية عن الاستطلاعات على www.arabbarometer.org

الاقتصاد

لا يزال الوضع الاقتصادي صعباً للغاية، حيث يذكر نحو النصف (49 بالمئة) هذا الملف بصفته أكبر تحدٍ يواجه البلاد. الرُبع تقريباً (24 بالمئة) - بالمقارنة - يرون في الفساد أكبر تحدٍ، ولم يحصد أي ملف آخر أكثر من 10 بالمئة من الآراء. ولدى السؤال عمّا يعد أكبر مشكلة اقتصادية تحديداً، كانت الإجابة الأكثر شيوعاً هي التضخم (49 بالمئة)، تليها على مسافة بعيدة غياب

[2] لمزيد من التفاصيل هنا

فرص العمل (17 بالمئة) ثم الفقر (13 بالمئة) وتدني الأجور (11 بالمئة).

وتُعد تصنيفات المواطنين للوضع الاقتصادي في تونس متدنية للغاية؛ إذ يقول 11 بالمئة فقط إن الاقتصاد جيد أو جيد جداً. لم يتغير هذا الوضع تغيّراً يُذكر منذ 2021، حين يقول 14 بالمئة الشيء نفسه. كما يقول أغلب التونسيين (59 بالمئة) إن حال الاقتصاد "سيء جداً"، بينما يقول 30 بالمئة إنه "سيئ".

على أن التفاؤل الاقتصادي أعلى نسبة بعض الشيء، حيث يرى النصف تقريباً (47 بالمئة) أن الاقتصاد سيتحسن خلال السنوات القليلة المقبلة. إلا أن هذه النسبة تراجعت 14 نقطة مئوية منذ 2021. في المتوسط، يحدو الشباب في سن 18 إلى 29 عاماً قدراً أقل من التفاؤل في هذا الملف مقارنةً بمن يبلغون من العمر 30 عاماً فأكبر (33 بالمئة مقابل 53 بالمئة).

الوضع الاقتصادي في بلدك خلال السنوات القليلة القادمة
٪ من يقولون أفضل بكثير أو بقليل

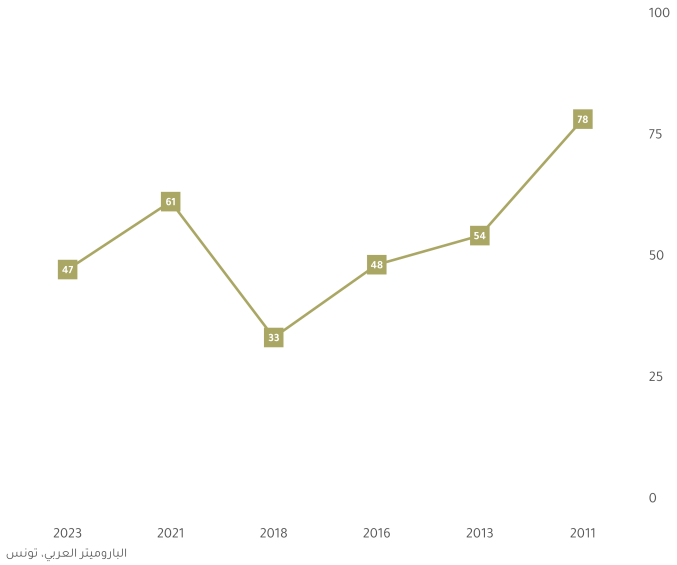

الباروميتر العربي، تونس

وعلى الرغم من وجود بعض التفاؤل الاقتصادي، تبلغ التحديات التي تواجه تونس حدّاً من العُمق لم تبلغه من قبل على مدار الفترات الأخيرة. لدى السؤال عمّا إذا كان الطعام ينفد من البيت قبل أن تتوفر النقود لشراء المزيد، يقول الثلثان إن هذا حدث كثيراً (32 بالمئة) أو أحياناً (35 بالمئة) خلال فترة الثلاثين يوماً الماضية. في هذه النسب زيادة كبيرة، بواقع 12 نقطة مئوية في ظرف عامين لا أكثر؛ الأمر الذي يسلط الضوء على استمرار تدهور الوضع الاقتصادي للمواطن العادي في تونس.

ويُعدّ تحدي انعدام الأمن الغذائي تحدياً مزدوجاً. يقول 8 من كل 10 أشخاص (81 بالمئة) إن توفّر الطعام يمثل مشكلة كبيرة أو متوسطة. وفي الوقت نفسه، تقول نسبة مشابهة (84 بالمئة) إن حتى مع توفر الطعام، تبقى القدرة على تحمّل ثمنه مشكلة كبيرة أو متوسطة.

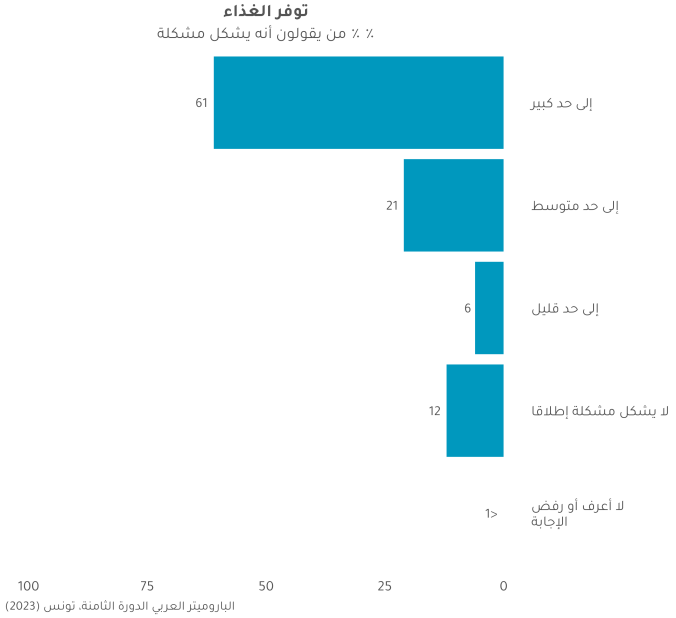

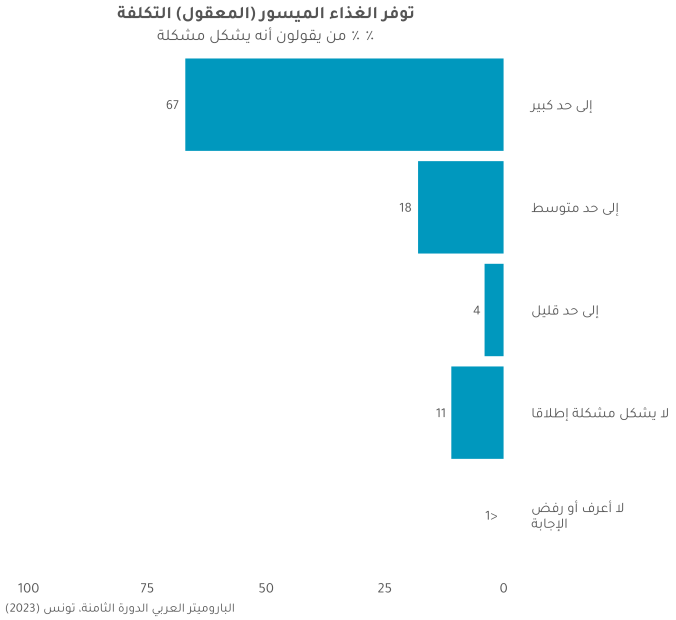

لقد أصبح انعدام الأمن الغذائي مشكلة كبيرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. [3] لكن بدلاً من أن يعتبر التونسيون هذه المشكلة تحدٍ عالمي النطاق، فهم ينسبوها أكثر بكثير إلى الأوضاع الداخلية. يقول عدد كبير (36 بالمئة) إن سوء إدارة الحكومة لملف الغذاء هو السبب، في حين أعزى 14 بالمئة الأمر إلى التضخم، ويقول 7 بالمئة إن التفاوت في الثروة هو السبب. كما يدخل السياق العالمي لمشكلة الغذاء في المعادلة في تقدير بعض التونسيين؛ إذ يقول 18 بالمئة إن التحديات المرتبطة بالغذاء ترجع بالأساس إلى الحرب في أوكرانيا، وذكر 11 بالمئة على صلة بها مسألة تغير المناخ.

[3] https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/ABVII_Food_Insecurity_Report-AR_MC_compile.pdf

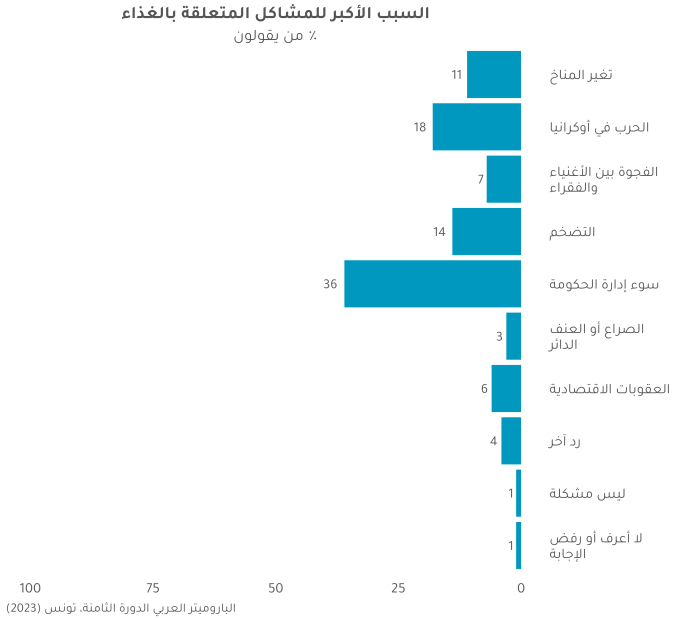

إنّ حلّ مشكلات تونس الاقتصادية يتطلب إصلاحات كبيرة، لكن ينقسم التونسيون حول ما يجب أن تركّز عليه الحكومة. الرد الأكثر انتشاراً بين الناس هو ضرورة أن تحدّ الحكومة من التضخم (26 بالمئة) أو أن تخلق فرص عمل أكثر (25 بالمئة). في الوقت نفسه، يرغب 14 بالمئة في زيادة الأجور ويقول 12 بالمئة إن الحل يكمن في الاستقرار السياسي. ولا يقول أكثر من 1 من كل 10 أشخاص بضرورة إصلاح التعليم (9 بالمئة) لحل مشكلات الاقتصاد، أو الحدّ من التهريب (5 بالمئة) أو التشجيع على الاستثمار الأجنبي المباشر (4 بالمئة)، أو دعم الشركات والأعمال الصغيرة (4 بالمئة).

ويشدد التونسيون والتونسيات أيضاً على ضرورة أن يركز الإنفاق الحكومي على تحسين الاقتصاد الوطني أو الظروف المعيشية للناس. يقول 4 من كل 10 أشخاص تقريباً (39 بالمئة) إن على الحكومة جعل الدعم أعلى أولوية، وهي النسبة التي زادت بواقع 25 بالمئة منذ عام 2021. المجالات الأخرى للإنفاق الحكومي التي ذكرها أكثر من 10 بالمئة من المواطنين هي التعليم (21 بالمئة) والرعاية الصحية (14 بالمئة).

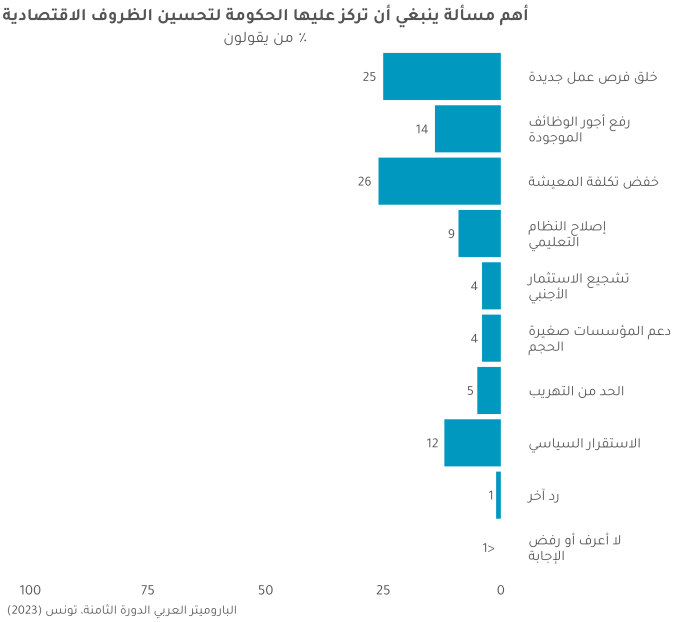

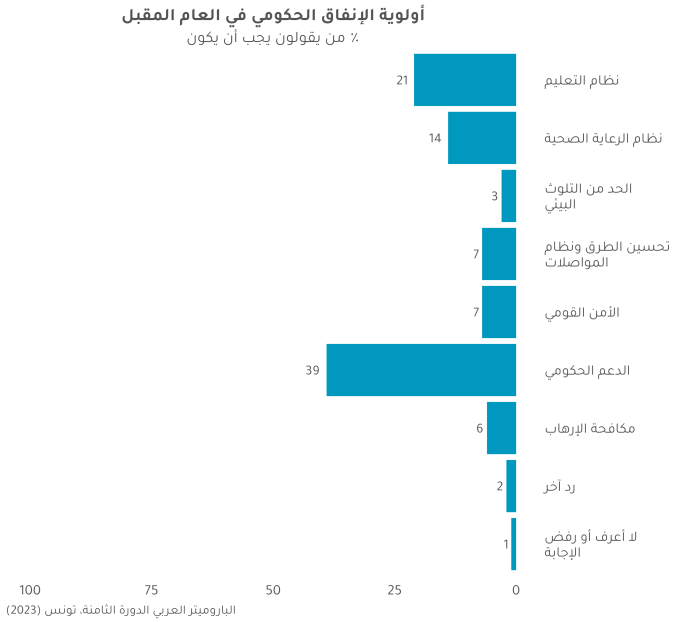

الثقة في الفاعلين السياسيين

جرى تنفيذ استطلاع الباروميتر العربي 2023 بعد أكثر بقليل من عامين على أحداث يوليو/تموز 2021 حين أصدر الرئيس قيس سعيد إعلان طوارئ عزل بموجبه رئيس الوزراء وعلق عمل البرلمان ومنح نفسه كافة السلطات التنفيذية. كما أوضحنا في التقرير السابق، لاقت هذه الخطوات استحسان المواطن العادي بقدر كبير. [4] في الوقت الراهن، لا يزال الرئيس يتمتع

[4] https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/AB7-Tunisia-Report-AR.pdf

بشعبية كبيرة وعميقة، ولكن ليس بنفس قدر شعبيته في خريف 2021. كما أن هناك بوادر على انحسار الثقة في الحكومة بشكل أعمّ، ما يُنبئ بانعكاس طفيف في مسار الحماس الجماهيري الأوّل لتلك التحركات.

تبقى الثقة في الحكومة بشكل عام منخفضة المستوى نسبياً؛ إذ أن أكثر من الثلث بقليل (36 بالمئة) يعربون عن الثقة في الحكومة، وهي النسبة التي تراجعت 5 نقاط مئوية منذ 2021. على ذلك، فهي نسبة أكبر بكثير من مرحلة ما بعد الثورة، إذ بلغت حدّاً أدنى بواقع 20 بالمئة، في عام 2019. في المُجمل، رجعت مستويات الثقة إلى مثيلتها التي جرى رصدها في تونس عاميّ 2013 و2016.

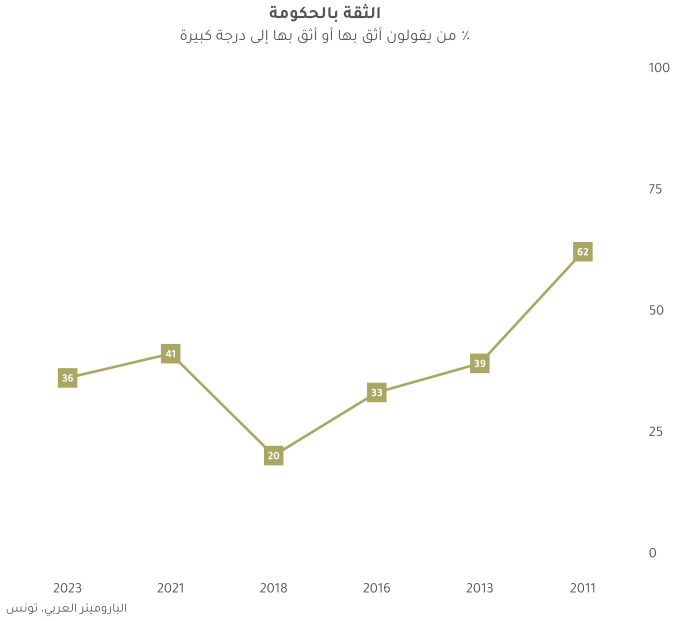

ولا تزال الثقة في البرلمان منخفضة المستوى في تونس، وإن كانت المعدلات قد ارتفعت بعد انتخابات 2022-2023 البرلمانية. زادت الثقة في البرلمان بأكثر من الضِعف منذ 2021، إذ ارتفعت 13 نقطة مئوية لتبلغ 22 بالمئة. ويبقى هذا المستوى دون مثيله في أيام ما بعد الثورة، وهو مماثل للمستويات المرصودة في 2016.

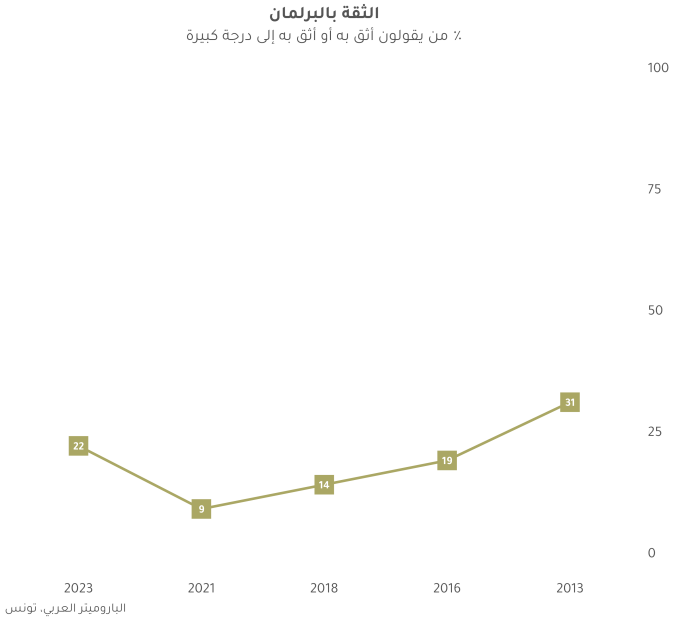

ويشعر التونسيون بقدر أكبر بكثير من الثقة في الرئيس سعيد، قياساً إلى الثقة في الحكومة أو البرلمان؛ إذ أن لدى ثلاثة أرباع المواطنين قدر عظيم (47 بالمئة) أو كبير جداً (30 بالمئة) من الثقة في سعيد، وهي النسبة التي تراجعت 6 نقاط مئوية منذ خريف سنة 2021. وكما كان الوضع في 2021، يشعر الشباب (18 إلى 29 عاماً) بقدر أقل من الثقة في الرئيس. لكن تبلغ معدلات ثقة الأصغر سناً في الرئيس 67 بالمئة، وهي ما زالت نسبة كبيرة. على ذلك، فهي نسبة أقل من نسبة من يثقون في الرئيس سعيد في سن 30 عاماً فأكبر، وتبلغ الأخيرة 81 بالمئة. إضافة إلى المذكور، فالحاصلون على التعليم الثانوي فقط أعلى ثقة بعض الشيء في الرئيس، قياساً بمن نالوا التعليم الجامعي (79 بالمئة مقابل 72 بالمئة).

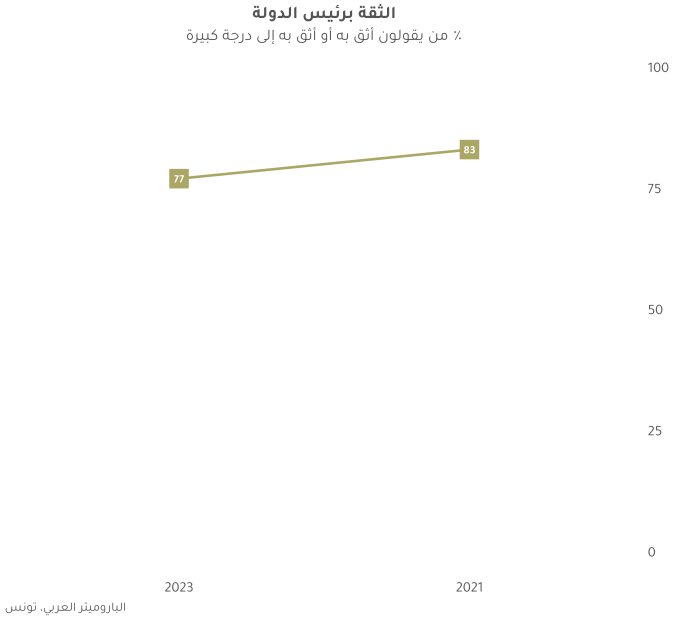

ولا تعدّ معدلات الثقة في منظمات المجتمع المدني كبيرة للغاية. يقول 4 من كل 10 أشخاص في تونس إنهم يثقون في هذه الأطراف. إلا أن هذه النسبة تمثل زيادة مقارنة بالحال في عام 2021، عندما أعرب 35 بالمئة فقط عن الثقة في مؤسسات المجتمع المدني، وهي كذلك نسبة تمثل زيادة بواقع 11 نقطة مئوية مقارنةً باستطلاع عام 2019. في الواقع، تبلغ معدلات الثقة الحالية أعلى معدلاتها المرصودة منذ ثورة الياسمين، إذ أنها مماثلة لنسبة الثقة في مؤسسات المجتمع المدني في عام 2013 (كانت 39 بالمئة).

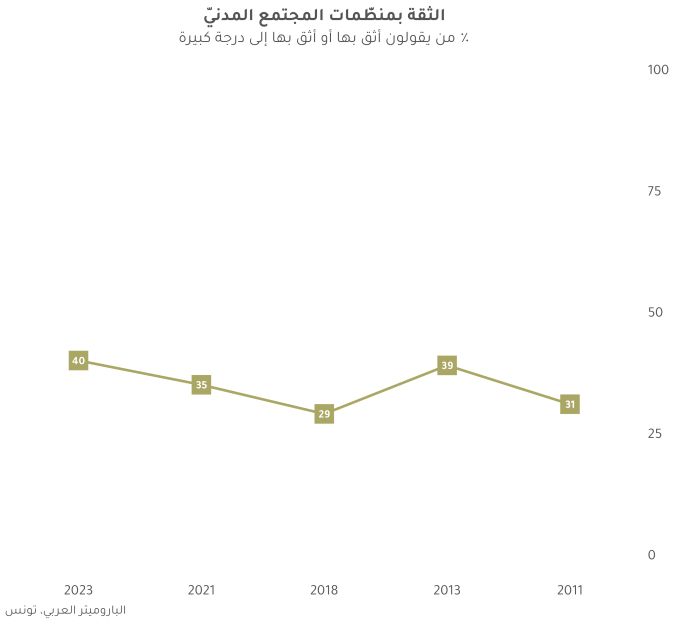

أداء الحكومة

تُعد الآراء في أداء الحكومة مختلطة. بشكل عام، يعرب نصف التونسيين (53 بالمئة) عن رضاهم أو رضاهم البالغ عن أداء الحكومة في المُجمَل. وبقدر ما، تقف هذه النسبة في مسافة وسط بين نسبة من يثقون في الرئيس ومن يثقون في الحكومة بشكل عام. لكن يُلاحظ أن مستوى الدعم هذا مرتفع نسبياً بالنظر إلى الظروف الاقتصادية القائمة، لا سيما مع قول ثلثيّ المواطنين إنهم فوّتوا وجبة غذائية خلال الشهر السابق على إجراء الاستطلاع. لكن رغم هذا التصنيف الإيجابي نسبياً، تعد النسبة أقل من مثيلتها في 2021 بواقع 8 نقاط مئوية، وهو التراجع المماثل للانحسار في نسب التفاؤل الاقتصادي على مدار الفترة نفسها.

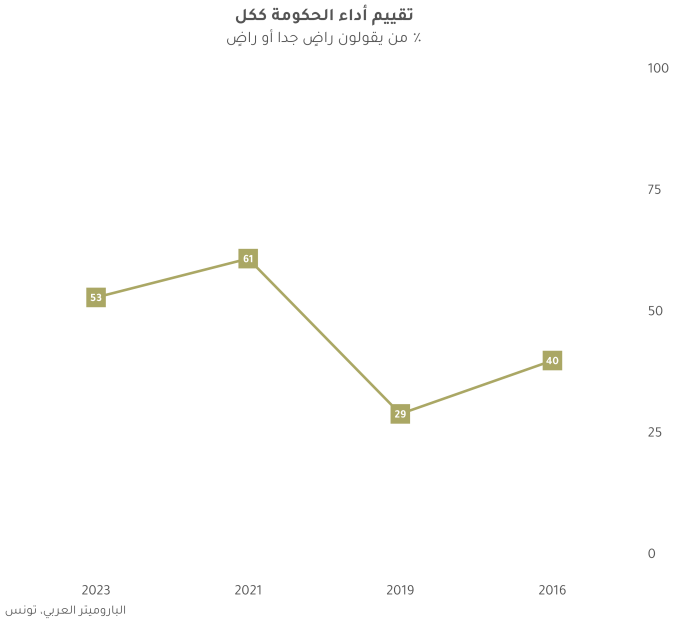

مع النظر إلى مجالات أداء بعينها، يظهر أن أكبر قدر من رضا التونسيين عن الأداء الحكومي يتعلق بملف الدفاع المدني (86 بالمئة)، ثم مرافق الكهرباء (65 بالمئة)، وخدمة الإنترنت (61 بالمئة). ثم يظهر انخفاض التصنيفات في ملفات أساسية أخرى: إذ يعرب 43 بالمئة فقط عن رضاهم عن مرافق المياه، و37 بالمئة عن خدمات جمع القمامة، و35 بالمئة عن الرعاية الصحية، و30 بالمئة عن التعليم، و20 بالمئة عن جودة الشوارع والطرق العامة.

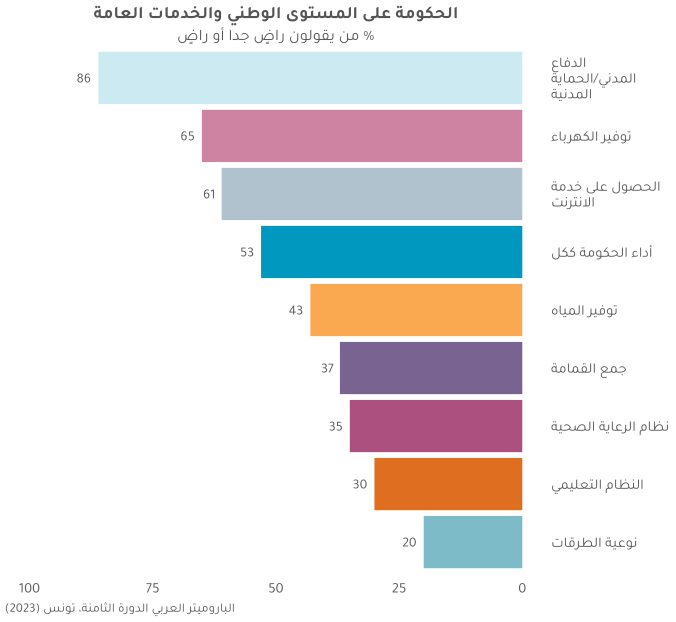

يبدو من هذه النتائج رضا المواطنين عن جهود الحكومة لتحسين الوضع الأمني، لا سيما بعد مشكلات الإرهاب في العقد الماضي. وكذلك يبدو أن تصنيفات الناس للعديد من البُنى التحتية إيجابية نسبياً. لكن يبدو أيضاً إحباط التونسيين بالأساس من الأداء في ملفات تقديم الخدمات. ومن ثم يُنصح بأن تستثمر الحكومة في التعليم والرعاية الصحية وأن تعمل على إصلاح هذه الخدمات، من أجل تحسين مستوى تلبية احتياجات المواطنين.

وفي الوقت نفسه، لدى السؤال عن كيف يرى المواطن أداء الحكومة، بلغت تصنيفات الناس لجهود الحكومة في الملفات الاقتصادية مستويات منخفضة للغاية؛ إذ يقول 22 بالمئة فحسب إن أداء الحكومة في الحدّ من انعدام المساواة جيد أو جيد جداً. وهناك نسبة مماثلة (20 بالمئة) تقول إن الحكومة تحسن الأداء في ملف تهيئة فرص العمل. وكانت تصنيفات الناس لجهود الحكومة في الحدّ من التضخم أقل، إذ يقول 12 بالمئة فقط إن الحكومة تُحسن التعامل مع ملف الأسعار. لكن تبين أن تصنيفات الناس أعلى لجهود الحكومة في توفير الأمن والنظام، حيث يقول نحو الثلثين إن أداء الحكومة في هذه الملفات جيد أو جيد جداً.

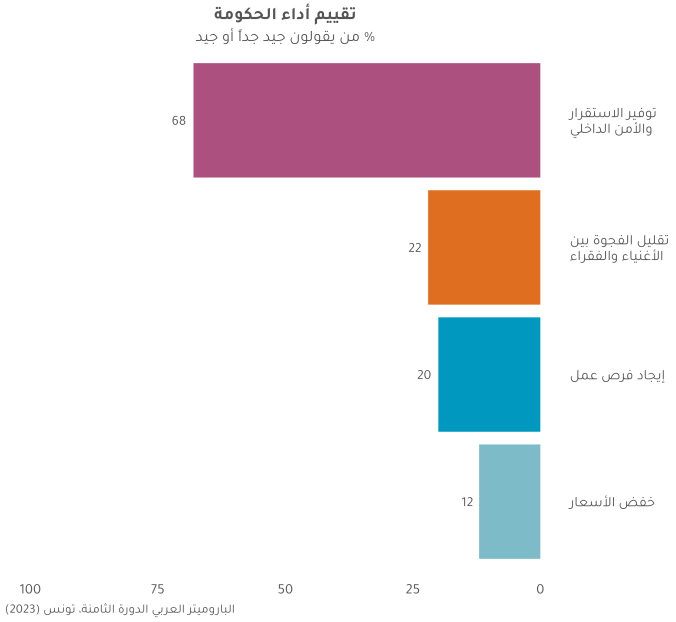

الفساد

تبقى تصورات المواطنين عن الفساد في مؤسسات الدولة على مستويات عالية للغاية. يقول جميع المواطنين تقريباً (94 بالمئة) إن الفساد منتشر بدرجة كبيرة أو متوسطة في الحكومة الوطنية، وهي النسبة التي لم تتغير منذ 2021، لكنها أعلى من أي قياس آخر للرأي حول الفساد منذ ثورة 2011.

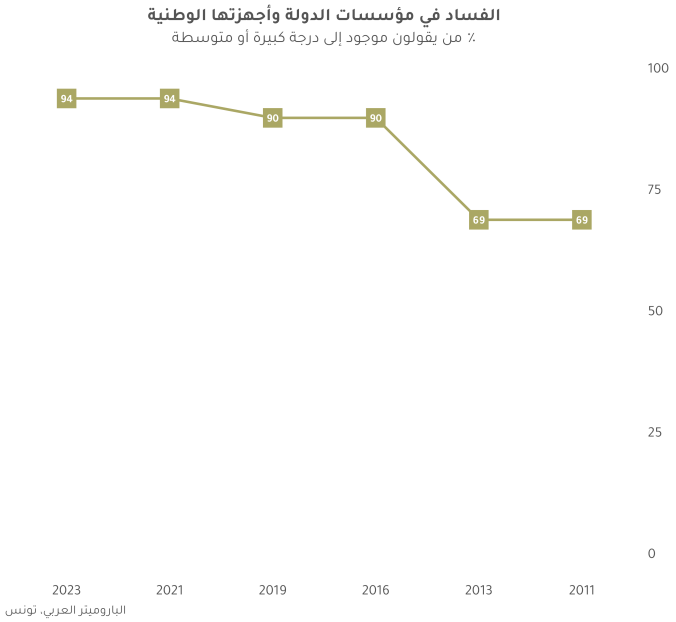

رغم عدم تغيّر تصورات الناس عن الفساد، تستمر الأغلبية في الاعتقاد بأن الحكومة تعمل على التصدي لهذه المشكلة. يقول الثلثان تقريباً (68 بالمئة) إن الحكومة تبذل جهوداً كبيرة أو متوسطة للتصدي للفساد، وهي نفس النسبة تقريباً من 2021 (66 بالمئة). تماثل هذه النسب المستوى المشهود بعد ثورة الياسمين بقليل (64 بالمئة)، وهي أعلى كثيراً من مستوى تصورات المواطنين عن هذا الملف في أواخر العقد الماضي، عندما كان يتصور أقل من النصف أن الحكومة تتخذ إجراءات حقيقية في التصدي للفساد.

يُرجح أن تساعد هذه الزيادة العامة بعد أحداث يوليو/تموز 2021 في تفسير الدعم الكبير للرئيس سعيد؛ إذ يبدو أن المواطنين يؤمنون بأنه حتى إذا لم تؤد جهود الحكومة بعد إلى تحسّنات ظاهرة، فسوف تؤتي ثمارها في المستقبل. في الوقت نفسه، ليس من الواضح إلى متى سينتظر التونسيون على الحكومة ليروا نجاح حملتها ضد الفساد. إذا أحس التونسيون بأن التقدم على هذا المسار لم يعد ظاهراً؛ فقد يُترجم هذا إلى تراجع دعم قادة البلاد.

درجة قيام الحكومة بالعمل على محاربة الفساد

٪ من يقولون إلى درجة كبيرة أو متوسطة

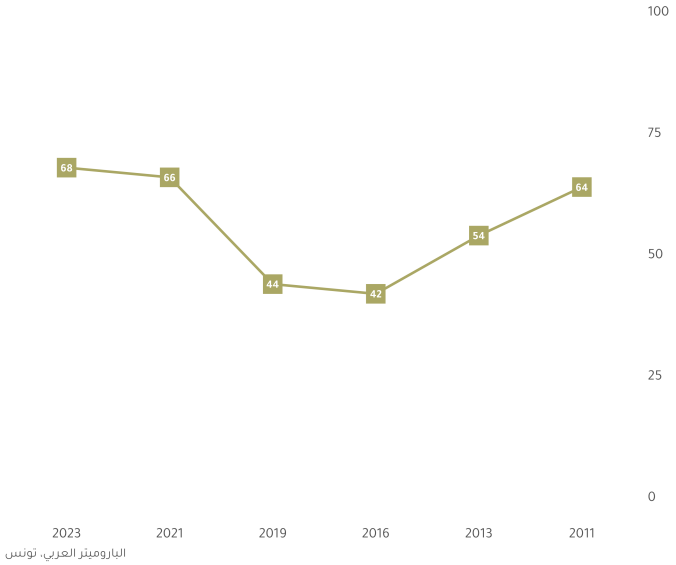

الباروميتر العربي، تونس

ويعدّ القلق من الفساد على المستوى الجهوي أقل، لكن يبقى كبيراً. لدى السؤال عن مدى درجة فساد المسؤولين على المستوى المحلي، يقول الثلث تقريباً إنه يكاد لا يكون هناك أي فاسدين بينهم، أو إن ليس الكثير منهم فاسدين. ربما زاد هذا المستوى بقدر طفيف منذ 2021 (+4 نقاط مئوية)، لكنه أقل من مثيله في 2019 عندما اعتنق هذا الرأي 43 بالمئة.

درجة انتشار الفساد في المحافظات

٪ من يقولون يكاد لا يوجد من هو متورط في الفساد أو المسؤولون الفاسدون ليسوا كُثرا

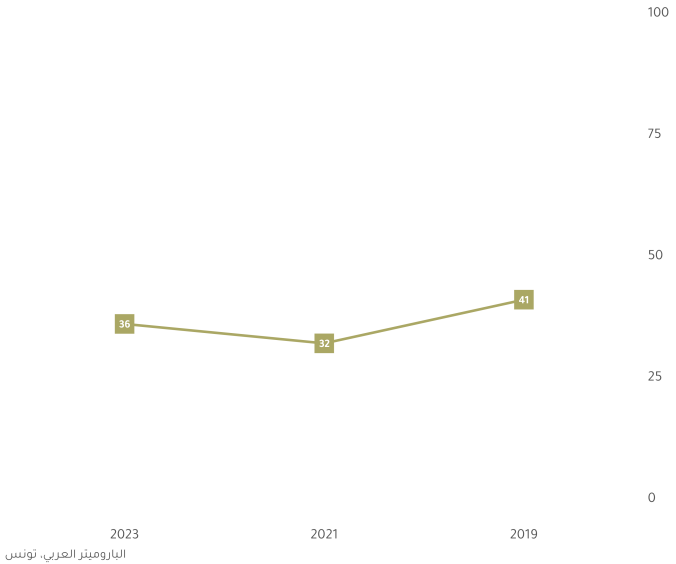

الباروميتر العربي، تونس

الهجرة

يرغب نصف التونسيين تقريباً (46 بالمئة) في مغادرة البلاد. يبلغ هذا المستوى أكثر من ضِعف مثيله في 2011 (22 بالمئة) وأكبر بقليل من النسبة في أواخر العقد الماضي. لكنها ليست نسبة أكبر بكثير من مثيلتها في 2021، عندما أعرب 45 بالمئة عن الرغبة في الهجرة، ما يعني احتمال الوصول إلى مرحلة استقرار في معدلات زيادة الإقبال على الهجرة.

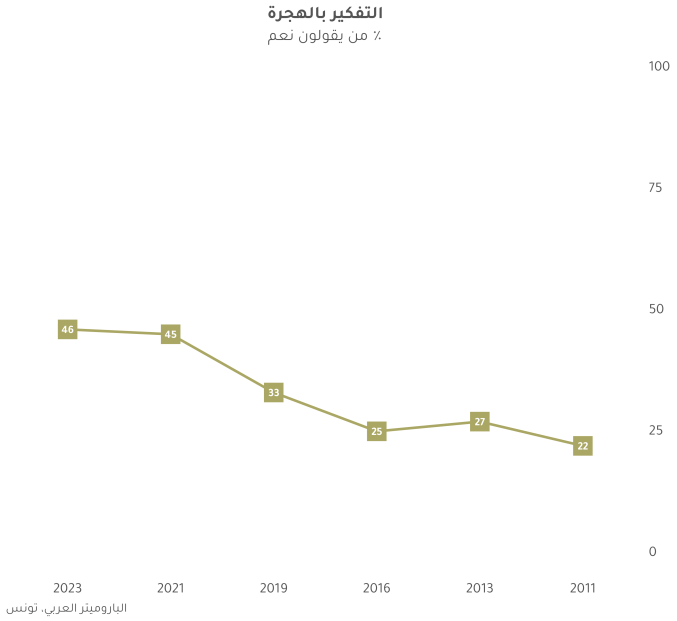

يُقبل التونسيون في سن 18 إلى 29 عاماً أكثر بكثير على الرغبة في الهجرة، قياساً إلى الشريحة العمرية 30 عاماً فأكبر. بالنسبة للشباب، يفكر 71 بالمئة في الهجرة، مقارنة بـ 36 بالمئة في صفوف الأكبر سناً. كما يرغب الحاصلون على شهادة جامعية في الهجرة بقدر أكبر ممن حصلوا على التعليم الثانوي أو أقل (60 بالمئة مقابل 40 بالمئة). لكن يُلاحظ أن الرجال (47 بالمئة) والنساء (45) يتساوون تقريباً في التطلّع إلى مستقبل في الخارج. في الاستطلاعات السابقة في تونس وأغلب دول المنطقة الأخرى، كان الرجال أكثر تطلعاً للهجرة بكثير مقابل النساء، لكن يبدو أن هذه الفجوة آخذة في الاختفاء في حالة تونس.

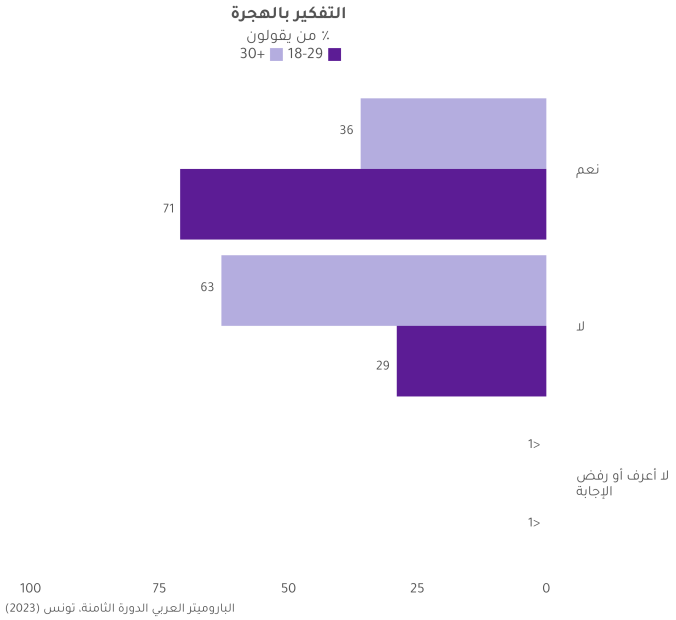

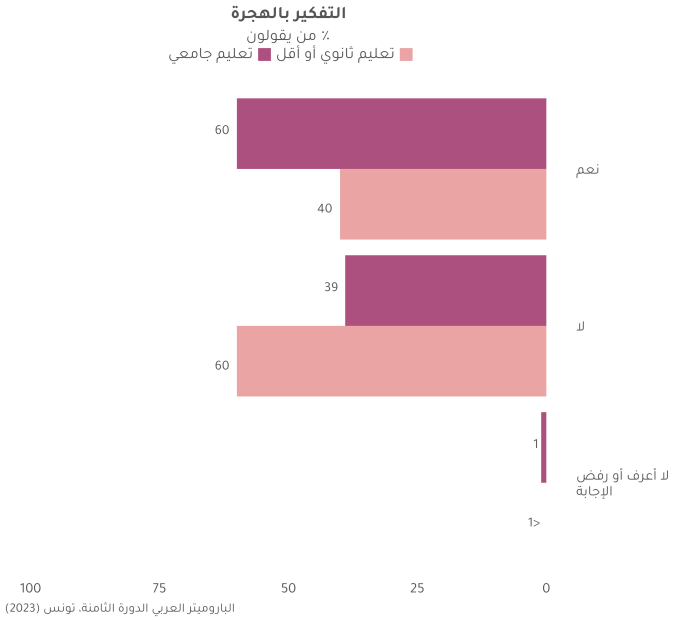

وليس التفكير في الهجرة مثل اتخاذ خطوات نحو تحقيق الفكرة. من بين من يتطلعون إلى الهجرة، أفاد 44 بالمئة بأنهم بدأوا في التحضير للمغادرة. أولئك في سن 18 إلى 29 عاماً أكثر إقبالاً على اتخاذ مثل هذه الخطوات مقابل من هم في المرحلة العمرية 30 عاماً فأكبر (53 بالمئة مقابل 37 بالمئة). كذلك يُرجح أن الرجال تحضروا للهجرة أكثر بكثير من النساء (53 بالمئة مقابل 36 بالمئة). لكن ثمة فجوة صغيرة نسبياً بناء على مستوى التعليم، حيث اتخذ 48 بالمئة ممن نالوا التعليم الجامعي بعض الخطوات نحو الهجرة، مقابل 42 بالمئة في صفوف الحاصلين على التعليم الثانوي.

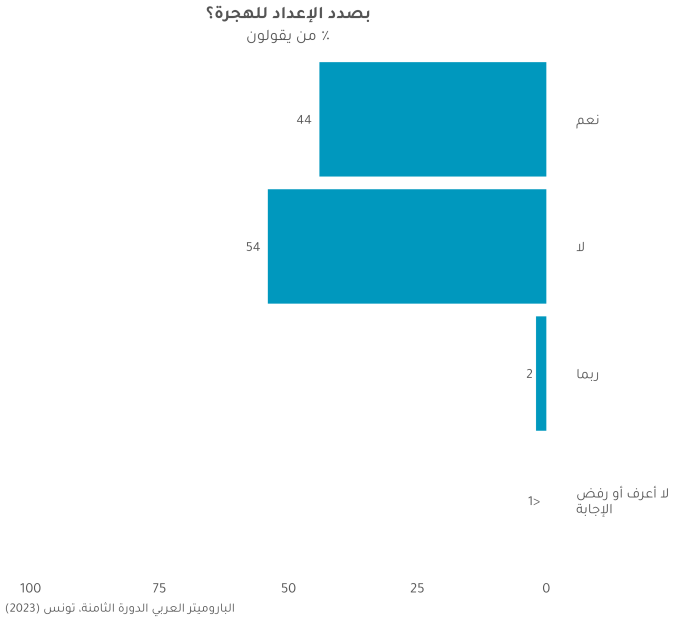

الكثير ممن يفكرون في الهجرة على استعداد لذلك حتى إذا لم تتوفر لهم الأوراق الرسمية اللازمة. بين من يفكرون في الهجرة، يقول 42 بالمئة إنهم مستعدون لذلك، وهي النسبة التي لم تتغير منذ 2021. ومن بين المهاجرين المحتملين، فالرجال أكثر استعداداً بكثير من النساء للمغادرة دون أوراق رسمية (54 بالمئة مقابل 30 بالمئة)، في حين أن الحاصلين على تعليم ثانوي أو أقل أكثر إقبالاً على هذه الفكرة بكثير قياساً بمن حصلوا على تعليم جامعي (51 بالمئة مقابل 28 بالمئة). إجمالاً، لم تتغير منذ سنة 2018 نسبة من يفكرون في الهجرة حتى دون توفر الأوراق الرسمية اللازمة.

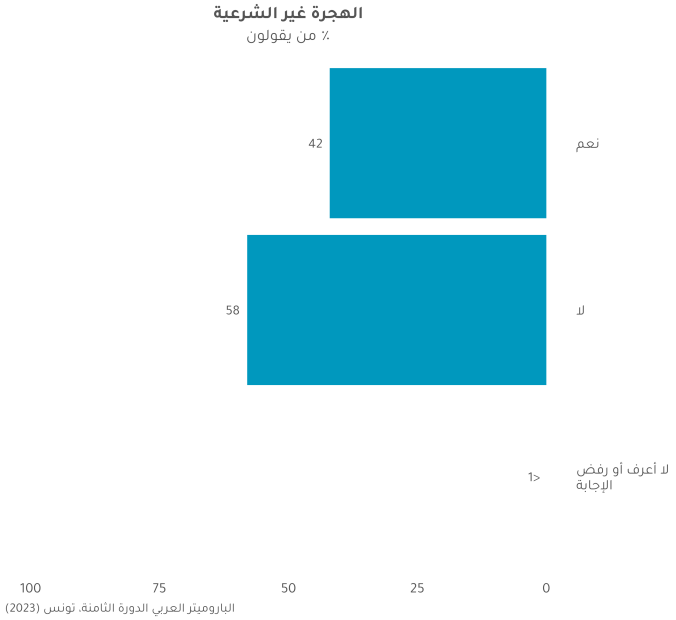

المشاركة السياسية والحقوق المدنية

تبلغ معدلات الاهتمام بالسياسة في تونس مستوى منخفض للغاية؛ إذ أن نحو الرُبع فقط (24 بالمئة) يقولون إنهم مهتمون أو مهتمون للغاية بالسياسة. هذه النسبة تراجعت 7 نقاط مئوية منذ 2021، بعد أشهر قليلة من التغيرات السياسية الكبيرة في شهر يوليو/تموز ذلك العام. نتيجة لذلك، تراجع الاهتمام بالسياسة ليصبح بنفس النسب الأدنى المسجلة منذ الثورة، في 2019، وهو أقل بكثير من مستوى الاهتمام بالسياسة في 2013 (كان 46 بالمئة).

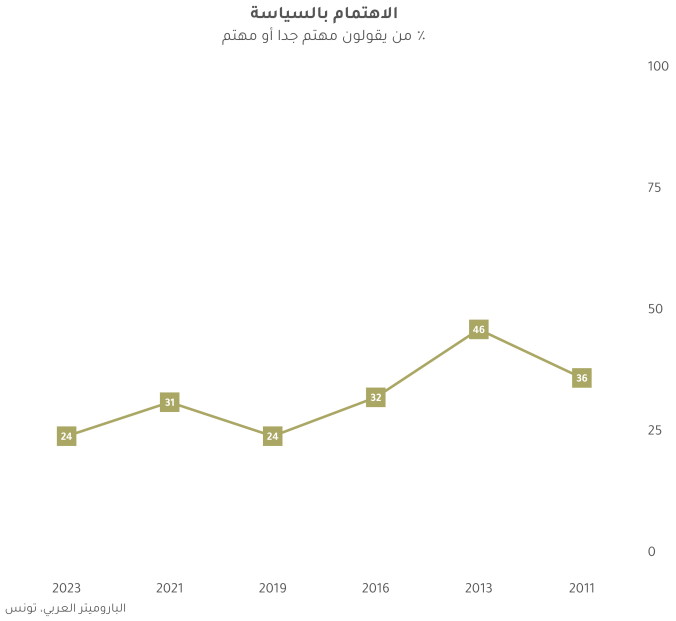

والشباب تحديداً أقل اهتماماً بالعملية السياسية؛ حيث يعرب 13 بالمئة فقط ممن تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عاماً عن الاهتمام أو الاهتمام البالغ بالسياسة، مقارنة بـ 29 بالمئة في صفوف البالغين من العمر 30 عاماً فأكبر. المدهش إلى حد ما، أن الاهتمام بالسياسة لا يتباين بناء على مستوى التعليم. فالحاصلون على شهادة جامعية ومن لم يدخلوا الجامعات سواءً في نسب الاهتمام بالسياسة. لكن الرجال أكثر اهتماماً من النساء بالسياسة (30 بالمئة مقابل 18 بالمئة).

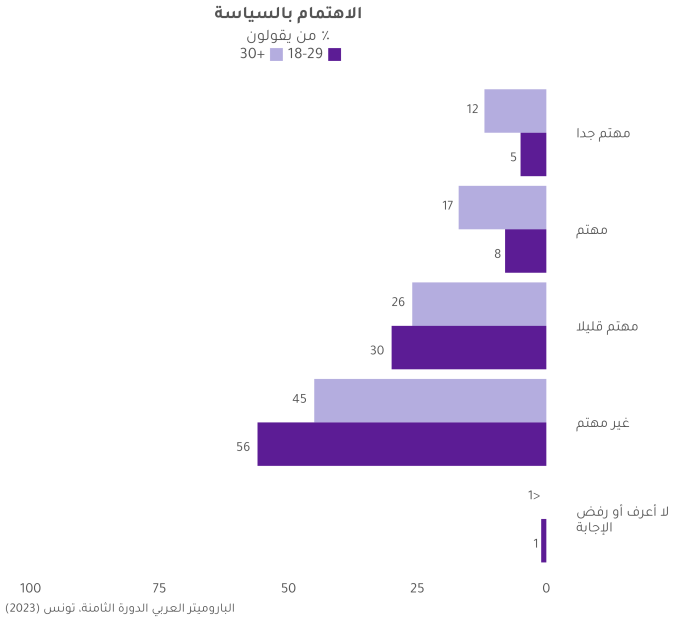

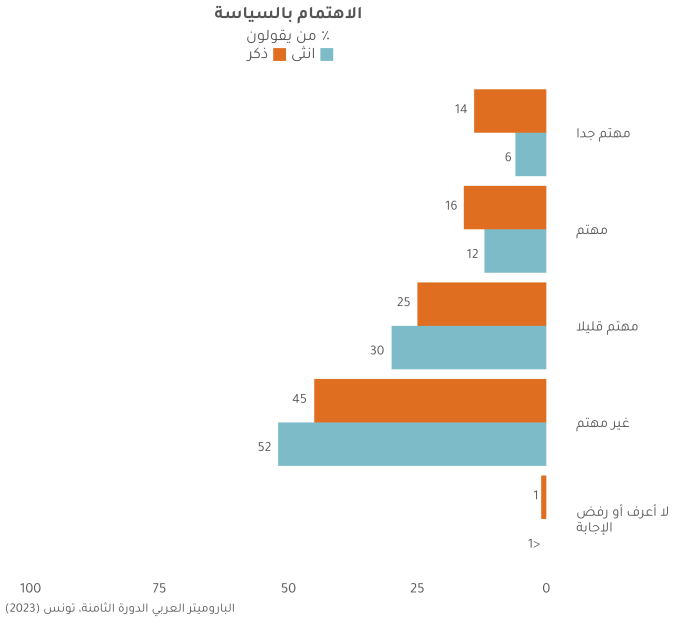

تُشارك نسبة كبيرة من التونسيين في الأنشطة المجتمعية. يقول نحو 4 من كل 10 أشخاص (42 بالمئة) إنهم يتطوعون من أجل قضية ما. والقضايا الأكثر شغلاً لاهتمام الناس هي العمل الخيري (36 بالمئة)، لكن يقول 1 من كل 10 أشخاص إنهم يتطوعون لتحسين الوضع البيئي (12 بالمئة) أو لصالح التنمية الاقتصادية (10 بالمئة).

التطوع بالوقت في شهر ما للعمل مجانا أو لدعم قضية تهمك

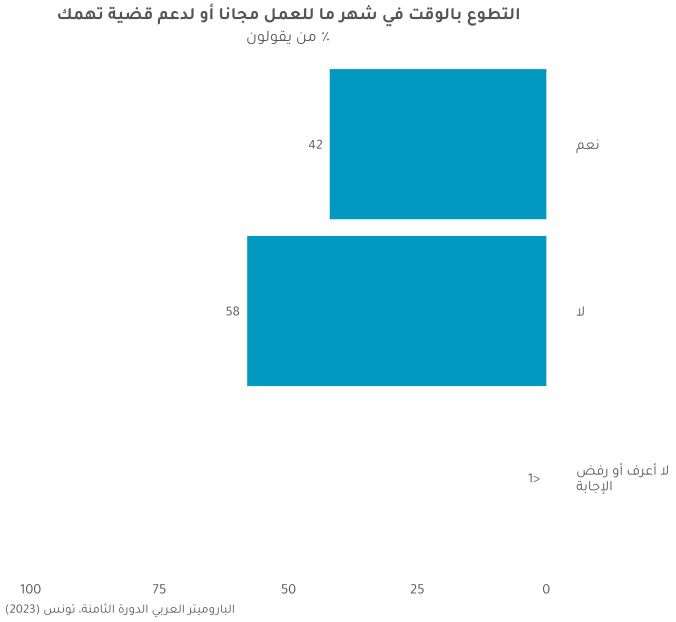

نوع القضية التي تدعم أو تتطوع من أجلها

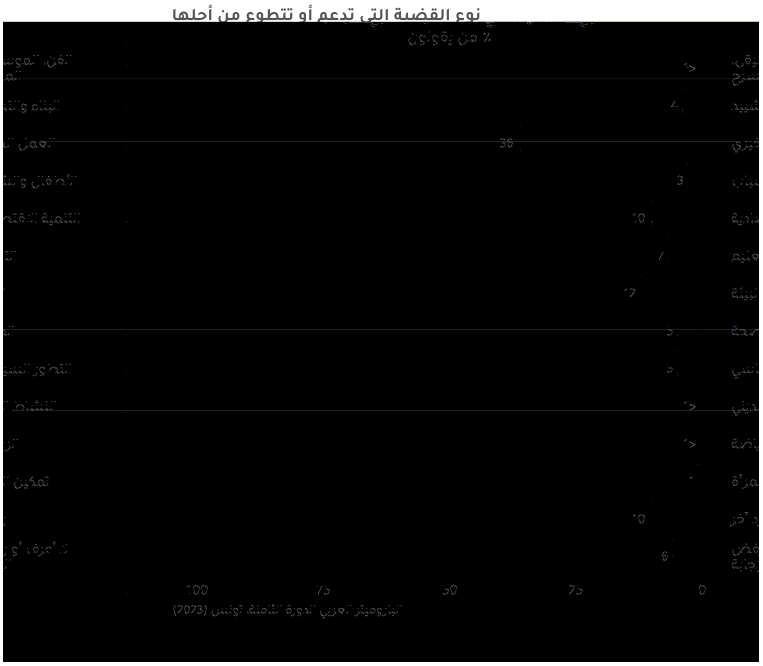

يمكن أن يتّخذ الاهتمام بالسياسة عدّة أشكال، ومنها الاحتجاجات في الشوارع. على الرغم من أن معظم التونسيين لم يفعلوا هذا في السنة الماضية، فالنسبة عالية نسبياً مقارنة بالمعدلات العالمية. يقول 1 من كل 10 تونسيين إنه تظاهر سلمياً بشكل من الأشكال على مدار السنة الماضية. والنسبة أكبر بين الشباب؛ حيث تظاهر 16 بالمئة ممن تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عاماً، مقابل 7 بالمئة في الشريحة العمرية 30 عاماً فأكبر.

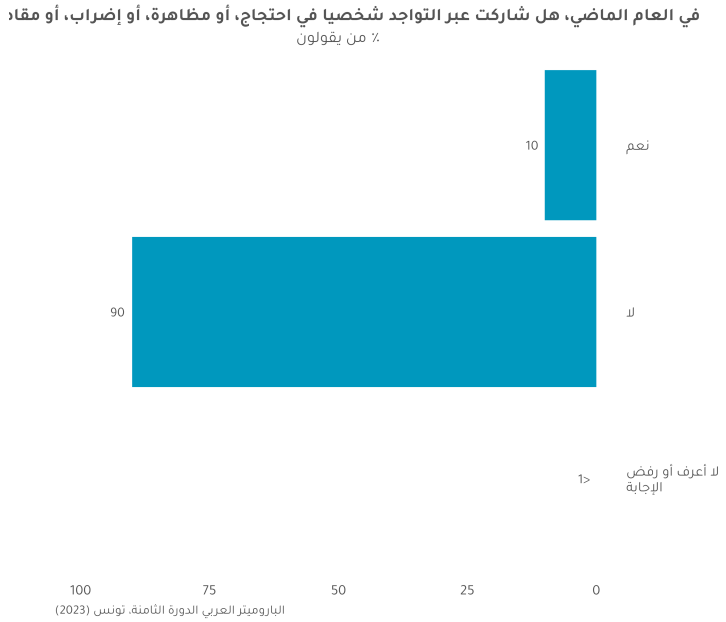

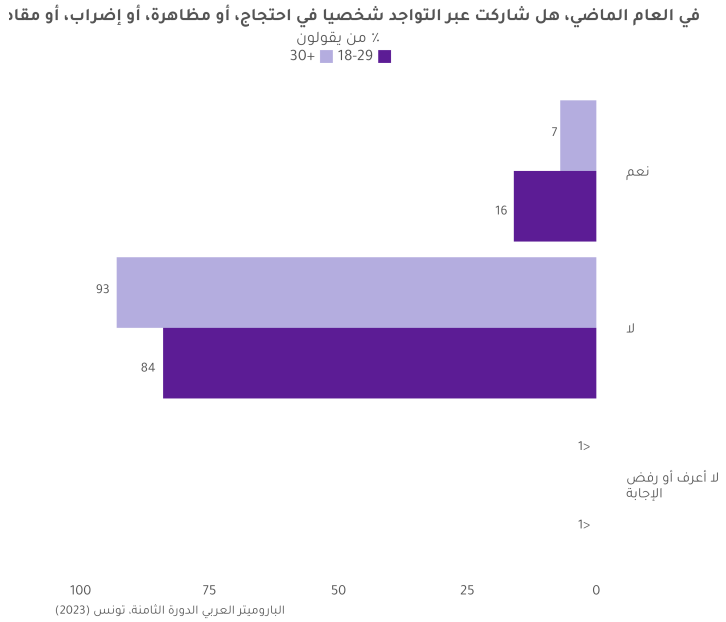

لا تنتشر أشكال المشاركة الأخرى في صفوف المواطنين. يقول 1 من كل 10 أشخاص إنه وقّع عريضة موجّهة إلى مسؤولين حكوميين خلال السنة الماضية، بينما يقول 5 بالمئة إنهم استعاونوا بـ "واسطة" للتواصل مع مسؤول حكومي، وتواصل 4 بالمئة مع مسؤولين حكوميين عبر مواقع التواصل الاجتماعي. وتبين أن المشاركة في حملات المقاطعة استراتيجية أكثر انتشاراً بكثير، حيث يقول 27 بالمئة إنهم فعلوا هذا خلال السنة الماضية. وفي الوقت نفسه، يقول 13 بالمئة إنهم صاغوا رسائل سياسية من خلال أعمال فنية أو عبر الكتابة أو الموسيقى.

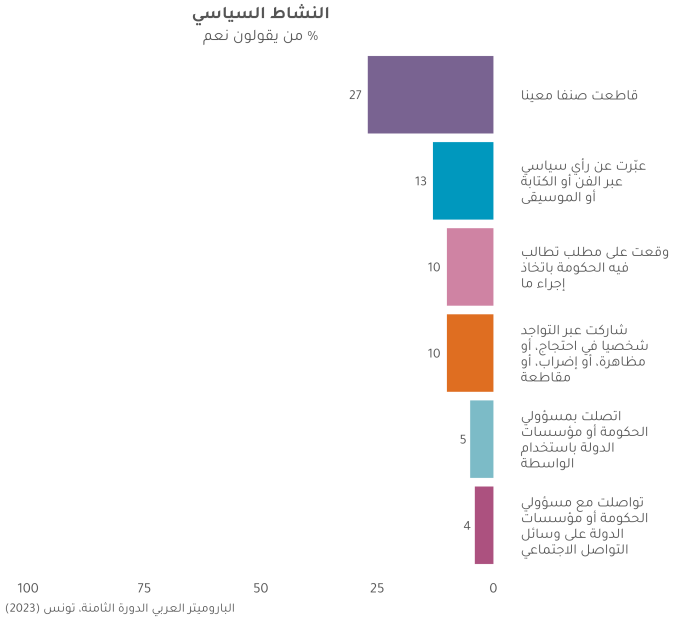

تعتمد مستويات المشاركة السياسية جزئياً على السياق القائم، بما يشمل مستوى ضمان الحريات الأساسية. يرى أغلب التونسيين منذ ثورة الياسمين أن الحق في حرية التعبير مكفول بدرجة كبيرة أو متوسطة. رغم أن هذه النسبة تراجعت من 78 بالمئة في 2013 إلى 66 بالمئة في 2019، فقد زادت بشكل طفيف، وتبلغ الآن 71 بالمئة.

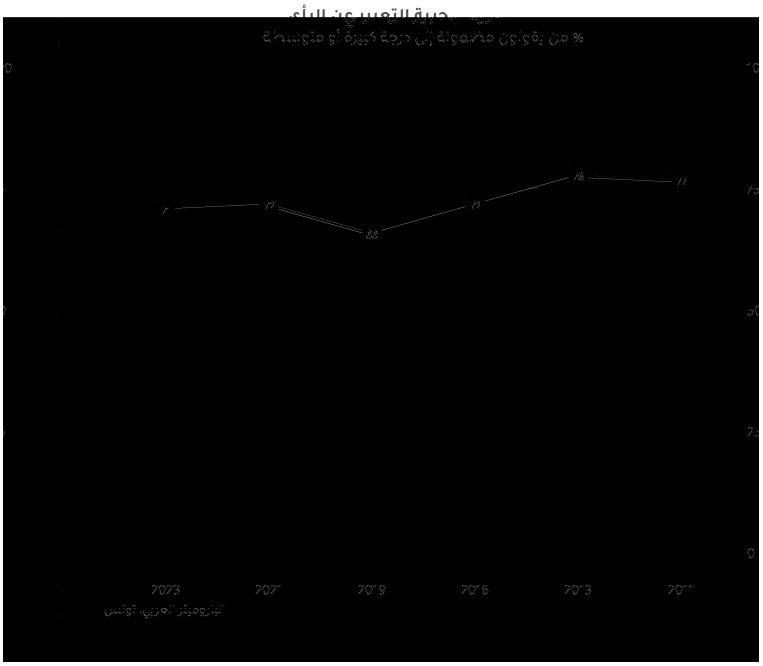

بالمقارنة، تغيّرت تصورات الناس عن توفّر حرية التظاهر السلمي تغيراً كبيراً منذ 2011. على الرغم من الاحتجاجات الكبيرة لثورة الياسمين، فإن نصف التونسيين فقط (51 بالمئة) يقولون إنهم كانوا يتمتعون بالحق في التظاهر في 2011. زادت هذه النسبة زيادة كبيرة في 2013 لتصل إلى 76 بالمئة، قبل أن تتراجع مرة أخرى. بحلول عام 2019، تراجعت النسبة إلى 48 بالمئة فقط، ثم عادت لترتفع في 2021 لتبلغ 61 بالمئة، ثم انحسرت مرة أخرى إلى 56 بالمئة بموجب استطلاع 2023. في المُجمل،

تُظهر هذه النتائج تراجعاً واضحاً في مستوى ضمان هذا الحق منذ السنوات الأولى من بعد الثورة؛ إذ أصبح التونسيون الآن أقل اقتناعاً بتوفر قدرتهم على التظاهر.

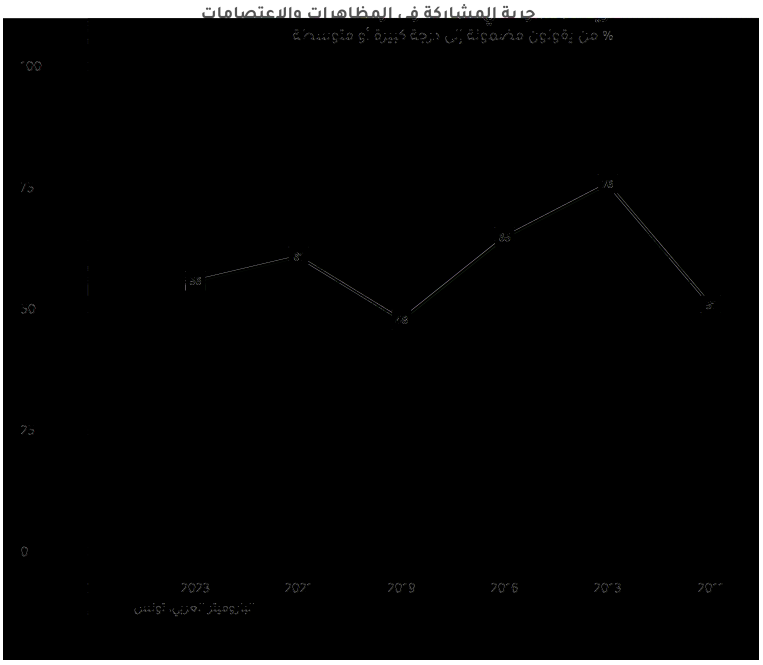

الجندر

تظل الأغلبية الكاسحة ملتزمة بالمساواة بين النساء والرجال؛ إذ يؤكد جميع التونسيين تقريباً (95 بالمئة) على ضرورة أن تُتاح للنساء والرجال نفس الحقوق في قرارات الزواج. في الوقت نفسه، يرى 86 بالمئة بضرورة المساواة بين الجنسين في اتخاذ القرارات المؤثرة على الأسرة، وبأن يكون للنساء أن يرفضن الزواج من شخص ما إذا لم يكن مرغوباً (نفس النسبة). وفي المجال السياسي، يرى ثلاثة أرباع التوانسة تقريباً (77 بالمئة) بضرورة وجود حد أدنى من المناصب الوزارية للنساء، ويعرب 76 بالمئة عن الرأي نفسه بالنسبة لمقاعد البرلمان.

لكن تبقى هناك مجالات لا تُرى فيها المرأة مساوية للرجل بنفس القدر. رغم رغبة أغلب التونسيين في توفر حصص من الحقائب الوزارية والمقاعد البرلمانية للنساء، يقول النصف تقريباً إن الرجال أفضل من النساء في المناصب القيادية (53 بالمئة).

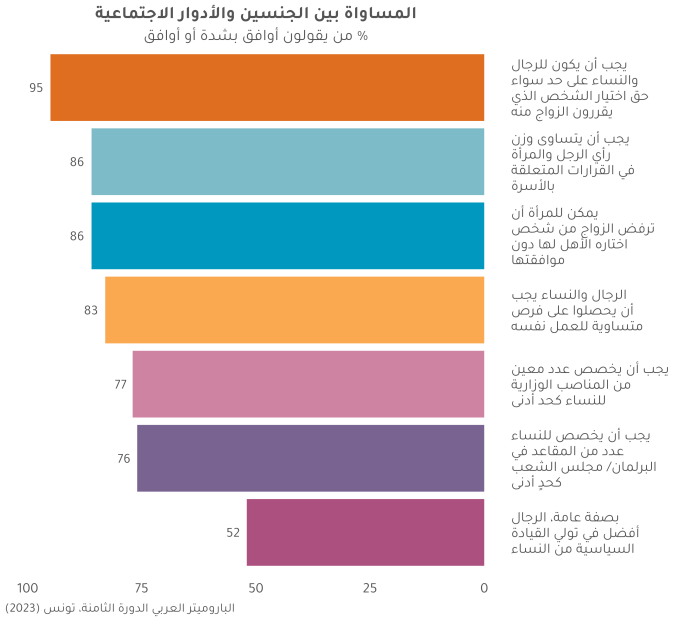

في 2022 يقول الرُبع فقط إن النساء في تونس نشطات في قوة العمل،[5] ما يُظهر مواجهة النساء لعقبات كبيرة في التوظيف. ويظهر من ردود التونسيين والتونسيات أن التحديات التي تواجه عمل النساء كثيرة ومتنوعة. السببان الأكثر ذكراً هما عدم توفر الوظائف (22 بالمئة) وغياب خدمات رعاية الأطفال (18 بالمئة). كما ذكر 1 من كل 10 أشخاص تدني الأجور (13 بالمئة) وعدم تقبل المجتمع (19 بالمئة) والتحيز ضد النساء (8 بالمئة). على ذلك، هنالك اختلافات في الآراء بحسب النوع، إذ أن الرجال أكثر إقبالاً على ذِكر غياب رعاية الأطفال مقارنة بالنساء، في حين ذكرت النساء عدم توفر الوظائف أكثر من الرجال.

[5] https://www.statista.com/statistics/1191562/female-labor-force-participation-rate-in-tunisia/30

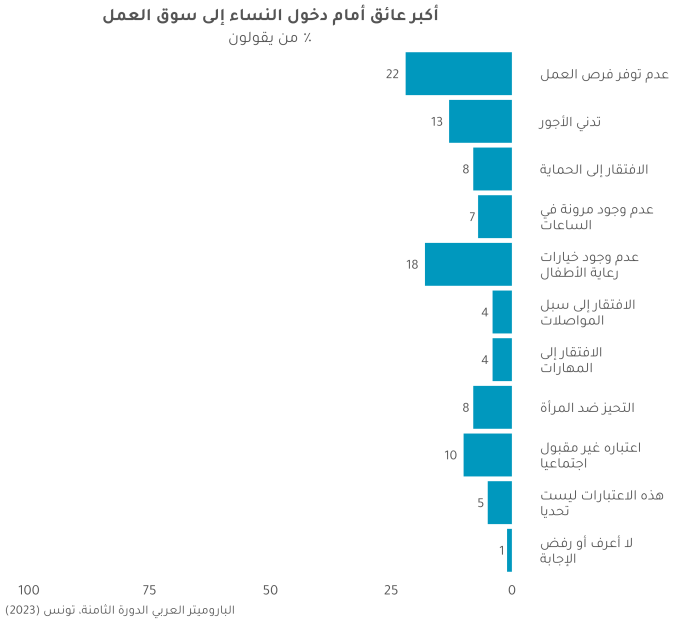

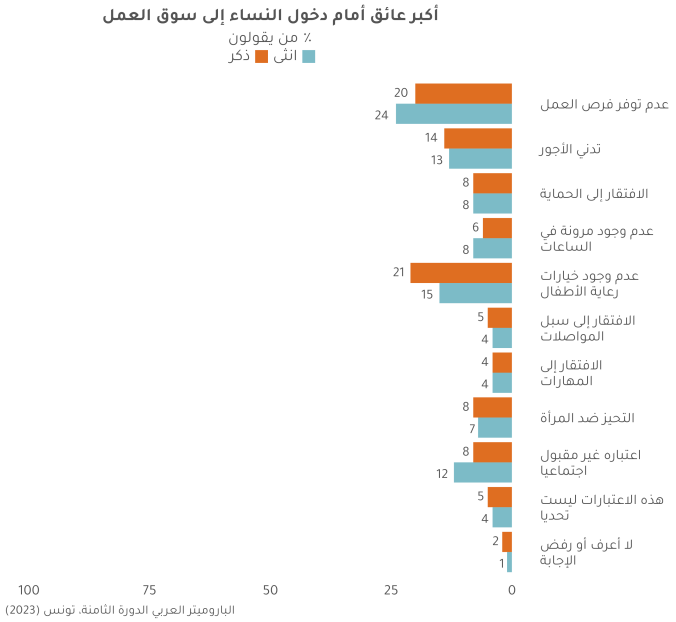

بالتدقيق في مسألة رعاية الأطفال، يقول التونسيون إن أكبر تحدٍ في هذه المسألة هو التكلفة (41 بالمئة) ثم ضعف جودة الخدمة (22 بالمئة) وعدم التوفر (17 بالمئة) وعدم تقبّل المجتمع (17 بالمئة). النساء حساسات أكثر إلى تكلفة رعاية الأطفال مقارنة بالرجال، في حين أن الرجال أكثر قلقاً نوعاً ما إزاء جودة خدمات رعاية الأطفال وتقبّل المجتمع لهذه الخدمة. يُلاحظ أن هذه العوامل - التكلفة والجودة والتوفر - هي جميعاً تحديات تعمل الحكومة على التصدي لها من أجل زيادة إمكانية توفر العمل لجميع التونسيات والتونسيين ممن لديهم أطفال، مع التركيز على النساء تحديداً.

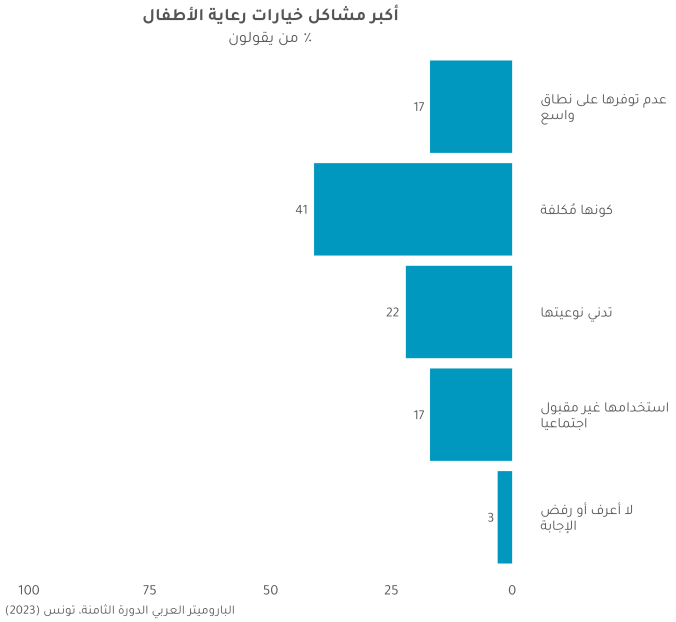

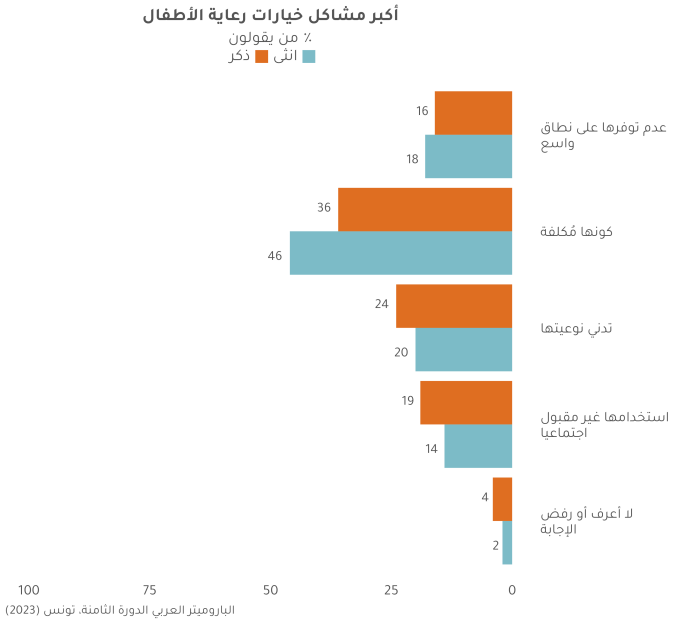

التحرش مشكلة كبيرة أخرى تؤثر على النساء في تونس. يقول ثلاثة أرباع التونسيين تقريباً (77 بالمئة) إن التحرش بالنساء في أماكن العمل شائع للغاية أو بقدر كبير. وليس هذا تصور النساء التونسيات فحسب: فالرجال والنساء يتبنون هذا الرأي بنفس الدرجة. والتونسيون أكثر إقبالاً على القول بأن النساء يُرجح أو يُرجح للغاية أن يعانين من التحرش في الشوارع (81 بالمئة). هنا أيضاً، لا توجد اختلافات كبيرة في التقديرات بين الرجال والنساء. وأخيراً، هناك إجماع عام على أن النساء لا يواجهن التحرش في بيوتهن، حيث ذكر 14 بالمئة فقط أن هذه مشكلة قائمة.

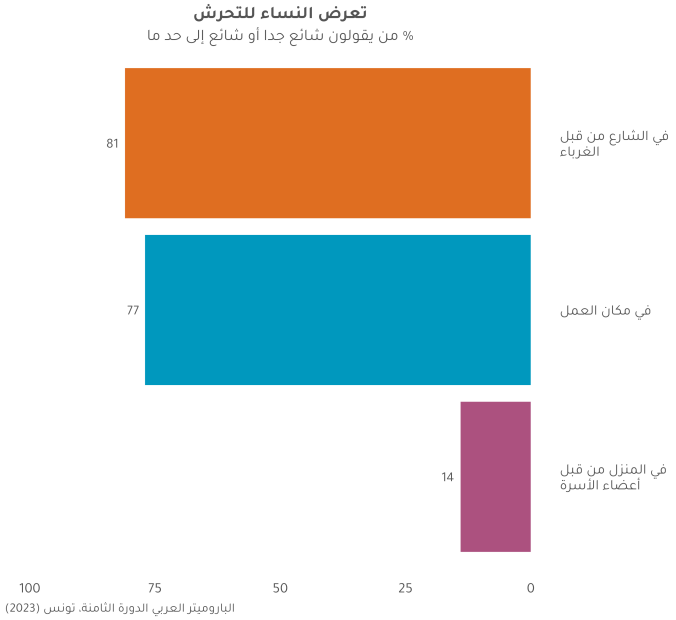

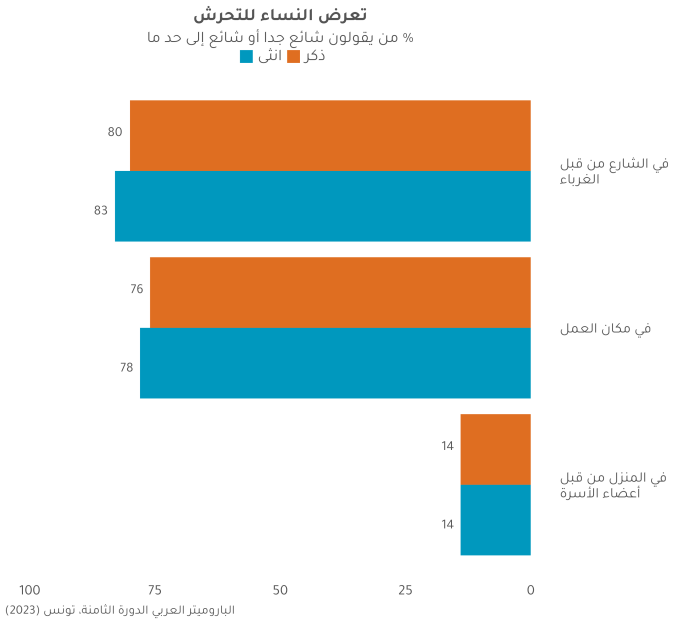

البيئة

يعتبر التونسيون أن قضايا المياه هي التحدي البيئي الأساسي الذي يواجه تونس. يقول نحو 6 من كل 10 أشخاص إن أكبر تحدٍ بيئي هو تلوث مياه الشرب (30 بالمئة)، وشح الموارد المائية (21 بالمئة) أو تلوث المجاري المائية (8 بالمئة). بخلاف المياه، يعرب 14 بالمئة عن القلق حول تغير المناخ، و11 بالمئة حول إدارة النفايات. في الوقت نفسه، مع السؤال عن ثاني أكبر التحديات البيئية، أشار النصف إلى قضية متصلة بالمياه.

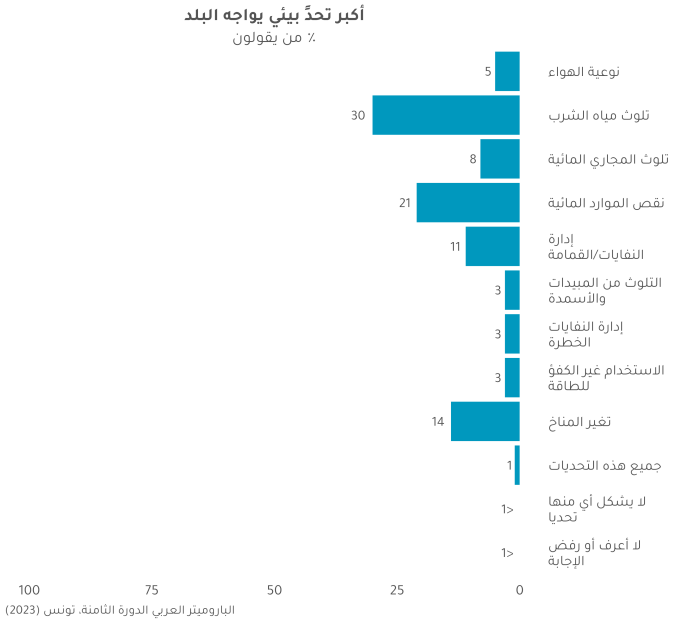

لدى السؤال عن بعض آثار التغير المناخي على حياتهم اليومية، اتضح أن التونسيين يشعرون بتأثير كبير؛ إذ يقول 84 بالمئة إن حياتهم اليومية تأثرت بدرجات الحرارة المتطرفة. والنساء هن الأكثر إقبالاً على القول بأن درجات الحرارة المتطرفة تؤثر على حياتهن اليومية، بواقع 89 بالمئة، مقارنة بـ 79 بالمئة في صفوف الرجال. ويعتبر الناس أيضاً تلوث الهواء مشكلة كبرى تواجه الحياة اليومية، حيث يقول 4 من كل 5 تونسيين إن تلوث الهواء يؤثر على حياتهم اليومية بدرجة كبيرة أو متوسطة. لكن من الواضح أن ندرة المياه تُعتبر في تقدير التونسيين أكبر التحديات في الحياة اليومية. في المُجمل، يقول 92 بالمئة إن هذه المشكلة تؤثر على حياتهم اليومية بدرجة كبيرة أو متوسطة.

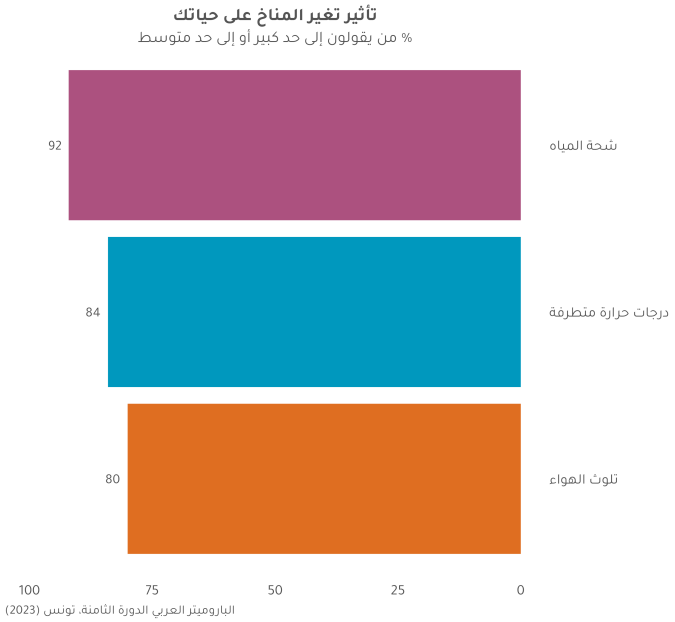

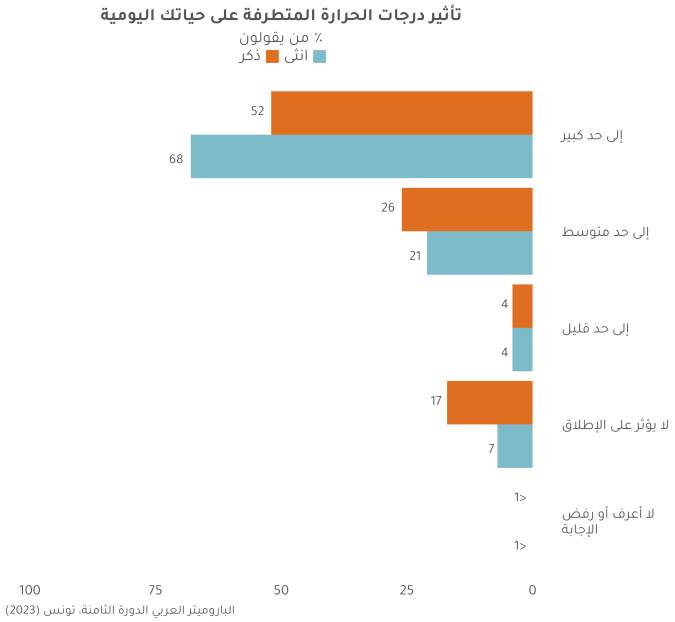

لدى السؤال عن تعريف الناس لـ "تغير المناخ"، كان التعريف الأكثر شيوعاً في الردود هو ربط تغير المناخ بأحوال الطقس المتطرفة، بواقع 40 بالمئة من الإجابات. لكن يرى الكثيرون أن تغير المناخ مرتبط بالكوارث الطبيعية (25 بالمئة) والتلوث (10 بالمئة)، في حين تقول نسبة صغيرة إنه يتصل بالإنتاج الزراعي (6 بالمئة) أو الهجرة (1 بالمئة). لكن واحد من كل 5 تونسيين تقريباً (18 بالمئة) يقول إنه لا يعرف، ما يُظهر استمرار وجود فجوة معرفية لدى الكثيرين حول هذه القضية الهامة التي تؤثر على حياتهم.

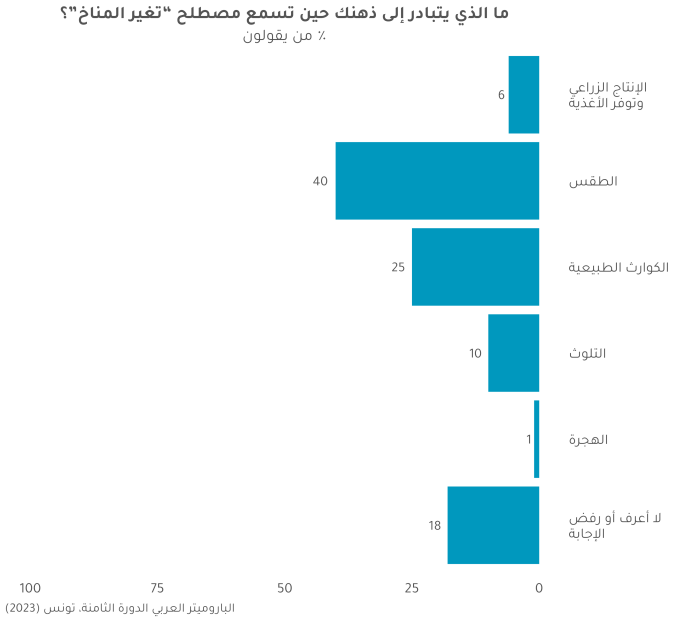

وعلى الرغم من تباين الفهم لتغير المناخ، فمن الواضح أن المواطن يفهم تأثيراته السلبية على حياته؛ إذ يقول 4 من كل 5 أشخاص (79 بالمئة) إنهم قلقون من آثار تغير المناخ على صحتهم النفسية بدرجة كبيرة أو متوسطة، في حين يقول الثلاثة أرباع تقريباً (76 بالمئة) الأمر نفسه عن صحتهم البدنية. كما يقلق أغلب التونسيين بدرجة كبيرة أو متوسطة من تغير المناخ، في تأثيره على سلامتهم الشخصية (71 بالمئة) أو الوضع الاقتصادي للأسرة (64 بالمئة).

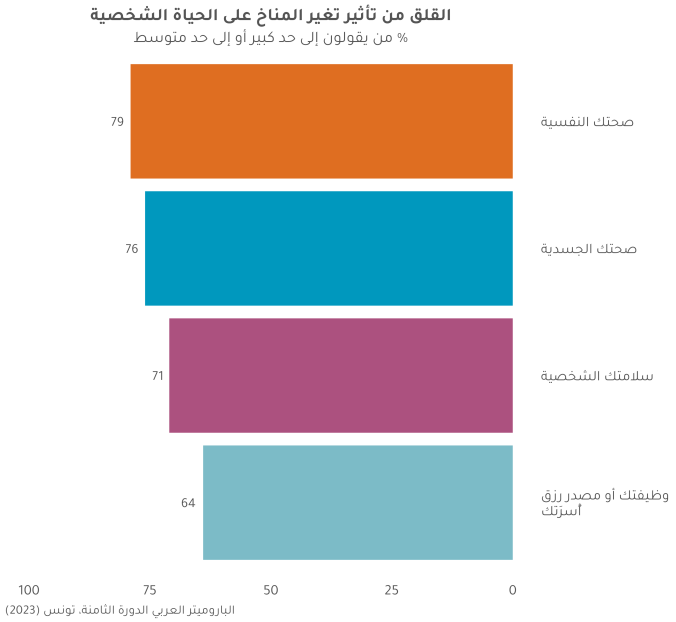

لدى سؤال التونسيين عن تصنيفهم للأطراف الأساسية المساهمة في تغير المناخ، كان من الواضح أنهم يربطون المشكلة بقطاع الأعمال والشركات. يرى 7 من كل 10 أشخاص أن القطاع الخاص في دول الغرب يسهم بدرجة كبيرة أو متوسطة في حدوث تغير المناخ، في حين تقول نسبة مماثلة (69 بالمئة) الأمر نفسه عن الأعمال والشركات في تونس. ولام الثلثان

(65 بالمئة) حكومات الغرب، في حين تقول أغلبيات بسيطة إن مواطني دول الغرب (57 بالمئة) يتحملون مسؤولية الإسهام في مشكلة تغير المناخ، أو المواطنين في تونس (55 بالمئة) أو الحكومة التونسية (53 بالمئة).

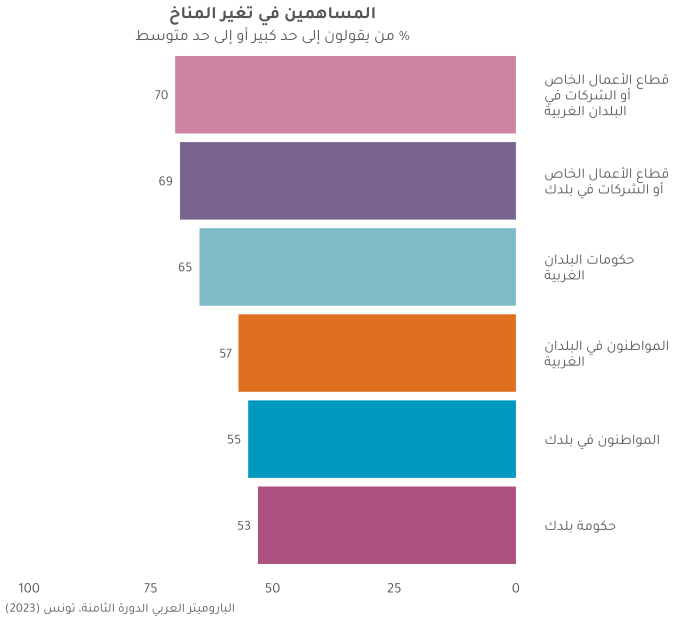

لدى السؤال عن الأطراف المسؤولة عن مواجهة تغير المناخ، تبين اعتقاد التونسيين بشكل كبير بأن لدى جميع الأطراف بعض الأدوار التي عليها أنّ تؤديها. يقول 4 من كل 5 أشخاص تقريباً إن حكومتهم (82 بالمئة)، والشركات الغربية (81 بالمئة) والشركات التونسية (81 بالمئة) وحكومات الغرب (79 بالمئة)، عليها جميعاً مسؤولية كبيرة أو متوسطة عن التصدي لتغير المناخ. وترى أغلبية كبيرة من التونسيين والتونسيات بأن المواطن، سواء في الغرب (74 بالمئة) أو في تونس (72 بالمئة)، عليه مسؤولية التصدي لهذا التحدي.

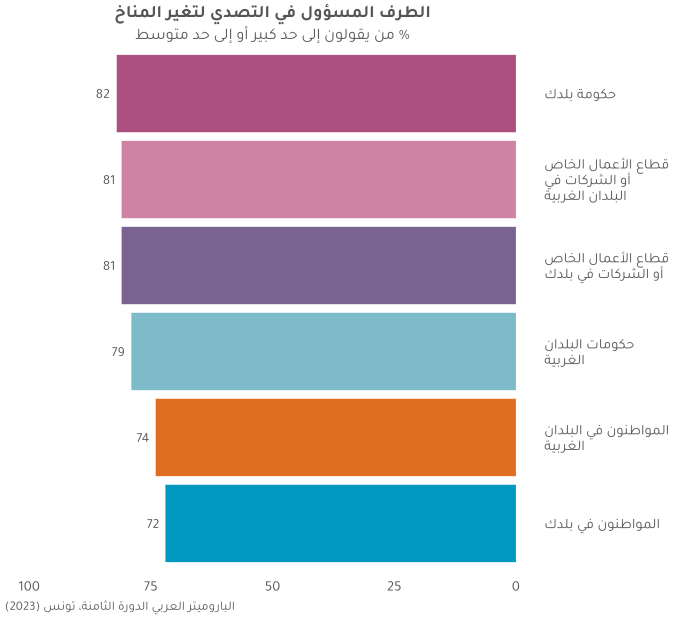

يُفضّل التونسيون أيضاً اتخاذ عدة خطوات لتحسين البيئة أو التصدي لتغير المناخ. يحبّذ 9 من كل 10 أشخاص فرض غرامات على إلقاء المخلفات في الأماكن العامة (91 بالمئة) وإعلاء أولوية تطوير مصادر الطاقة البديلة (90 بالمئة). في الوقت نفسه، يرغب ثلاثة أرباع الناس (76 بالمئة) في تخصيص المزيد من موارد الميزانية الوطنية للتصدي للتلوث. ثم إن هناك أغلبيات أصغر تدعم تغيير سياسات استخدام المحروقات أو المياه؛ إذ يفضّل الثلثان (64 بالمئة) إنهاء استهلاك المحروقات تدريجياً، ويفضّل 60 بالمئة وضع موعد نهائي لحظر السيارات الملوثة للبيئة، ويفضّل 59 بالمئة رفع أسعار المياه بالنسبة للمستهلكين الذين يستهلكون كميات كبيرة منها، ويرى 57 بالمئة وضع خطة لوقف إنتاج تونس للمحروقات تدريجياً. في المجمل، فإن رغبة المواطن التونسي واضحة في ما يخص اتخاذ الحكومة إجراءات للتصدي للمشكلات المرتبطة بالبيئة وتغير المناخ.

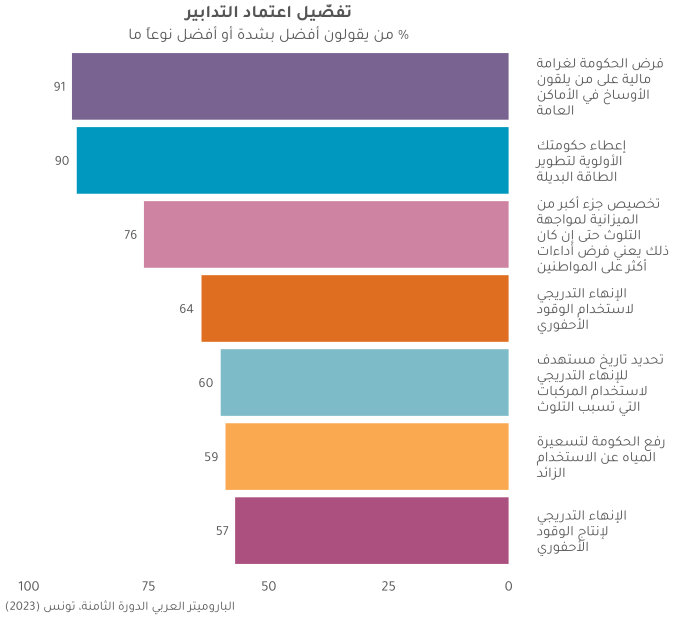

الديمقراطية

يرى التونسيون بشكل متصاعد أن الديمقراطية نظام للحكم تحدّه بعض أوجه القصور. لدى السؤال عمّا إذا كان الوضع الاقتصادي يصبح ضعيفاً في ظل الديمقراطية، أيد هذه المقولة أو أيدها بشدّة 73 بالمئة، مقارنة بـ 17 بالمئة فقط في عام 2011. ومثل دول المنطقة الأخرى، [6] زادت كثيراً نسبة من يتبنون هذا التصوّر في السنوات الأخيرة.

[6] https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/ABVII_Governance_Report-AR-3.pdf

يعاني الأداء الاقتصادي في النظام الديمقراطي من الضعف

٪ من يقولون أوافق بشدة أو أوافق

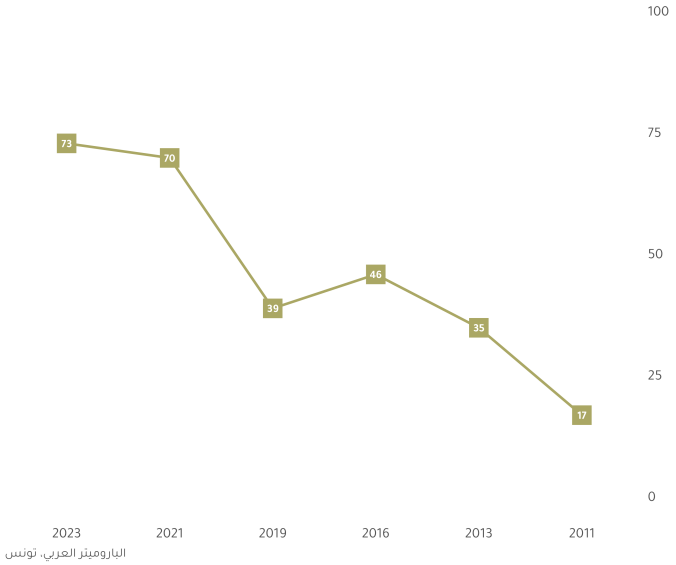

الباروميتر العربي، تونس

تعاني الأنظمة الديمقراطية من كثرة المشاكل وعدم القدرة على الحسم

٪ من يقولون أوافق بشدة أو أوافق

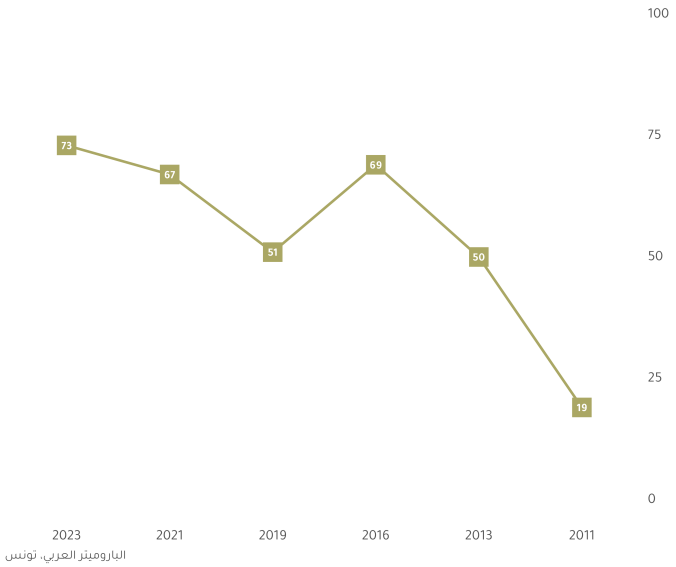

الباروميتر العربي، تونس

ليس هذا هو المأخذ الوحيد للتونسيين والتونسيات على الديمقراطية؛ إذ يرى 73 بالمئة أن الديمقراطية غير حاسمة ومليئة بالمشكلات مقارنة بـ 19 بالمئة فقط في الشهور التالية على ثورة الياسمين. وهناك نسبة مماثلة ممن يقولون بأن الديمقراطية غير فعالة في حفظ الاستقرار والنظام، وقد زادت هذه النسبة بدورها من 17 بالمئة في 2011 إلى 69 بالمئة في الوقت الراهن.

تفتقر الأنظمة الديمقراطية إلى الفعالية في الحفاظ على النظام والاستقرار

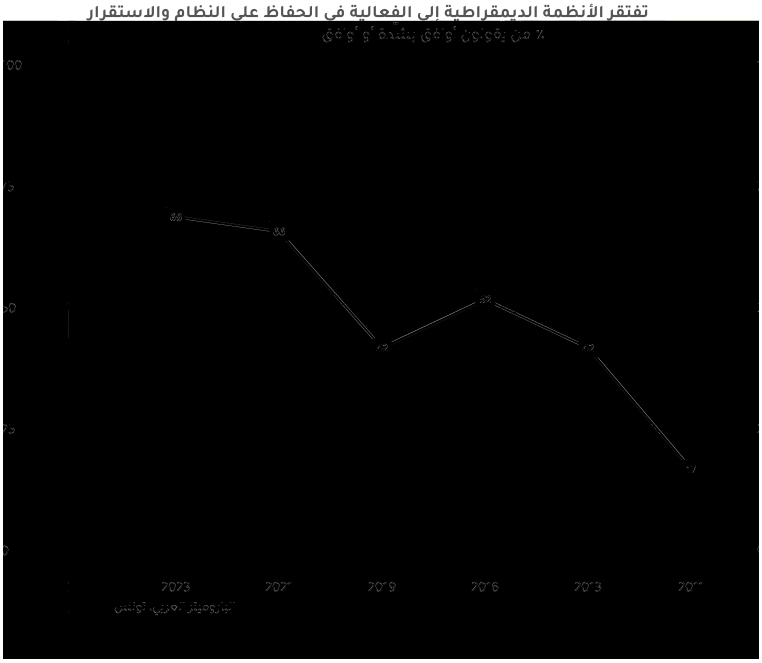

للأنظمة الديمقراطية مشاكلها لكنها أفضل من غيرها

٪ من يقولون أوافق بشدة أو أوافق

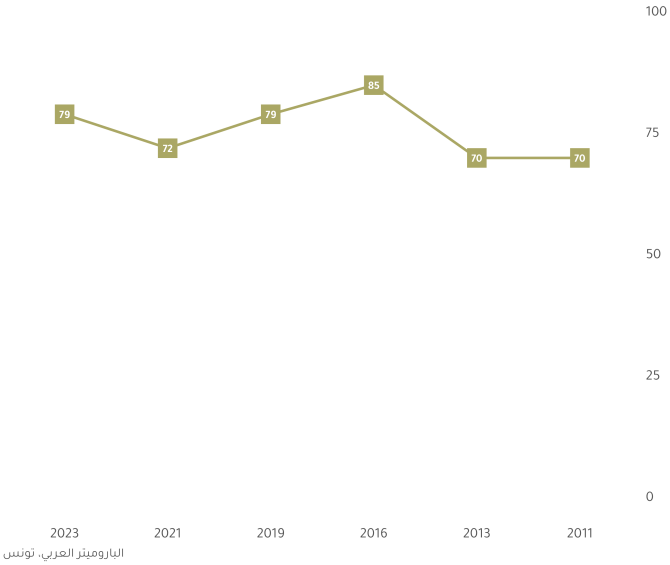

على الرغم من هذا التصاعد في تصوّرات الناس حول مشاكل الديمقراطية، فإن دعمهم لها كأفضل نظام للحكم لم ينحسر. في واقع الأمر، زاد دعمهم إلى 79 بالمئة في الوقت الراهن، بعد أن كان 70 بالمئة في 2011. يشير هذا التناقض الظاهري إلى إدراك التونسيين بأن الديمقراطية غير مثالية، لكنها مرغوبة بغض النظر عن مشكلاتها. أو قد يعني هذا التناقض وجود دعم عريض - لكن غير عميق - للديمقراطية، بمعنى أن المواطن التونسي يفضّل الديمقراطية، لكن ليس بقوة كبيرة.

نظراً إلى أن تزايد إشارة الناس إلى مشاكل الديمقراطية في المنطقة وليس في تونس فحسب - كما تبين من استطلاعات الدورة السابعة - فقد أضاف الباروميتر العربي بعض الأسئلة لمحاولة تحسين الفهم لتصوّرات الناس في المنطقة عن

الديمقراطية.

أولاً، سعى الباروميتر العربي لفهم كيف يُعرِّف التونسيون الديمقراطية بشكل أفضل. يتضح من نتائج الاستطلاع أن المفهوم في تصورهم أعرض من مجرد الانتخابات. في الواقع، يُنظر إلى الانتخابات التي تشارك بها أحزاب متعددة بصفتها من المكونات الأقل أهمية للديمقراطية، على الأقل مقارنة بمسألة كفالة الاحتياجات الأساسية للناس أو حماية حقوق الإنسان. في الواقع، يكشف مكوّن تجريبي اشتمل عليه الاستطلاع عن فهم التونسيين للديمقراطية بصفتها مكافئة للكرامة، ليتضح أن الناس يتوقعون من الديمقراطية عناصر مختلفة عن التي يقدمها النظام من بعد ثورة الياسمين.

لقد صمم الباروميتر العربي الاستطلاع بحيث يتلقى نصف المبحوثين أسئلة لقياس تصنيفهم لمدى ارتباط بعض السمات بالديمقراطية. وقدّم لنصف المبحوثين الآخر نفس قائمة السمات لكن مع ربطها بالكرامة. كانت قائمة السمات المذكورة كما يلي: 1) الضرورات الأساسية المتوفرة للكافة؛ 2) الإحساس بالأمان من الخطر المادي؛ 3) المساواة أمام القانون؛ 4) ضمان الحقوق المدنية الأساسية؛ 5) غياب الفساد؛ 6) القدرة على اختيار القادة السياسيين في انتخابات حرة.

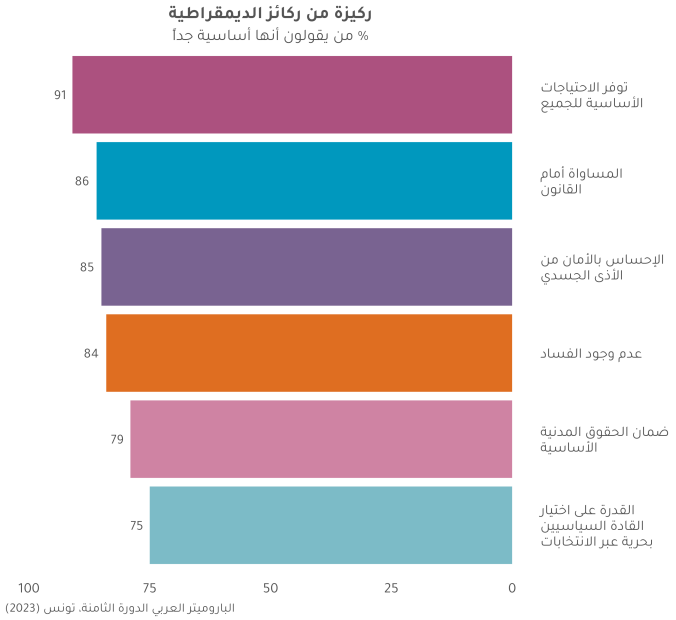

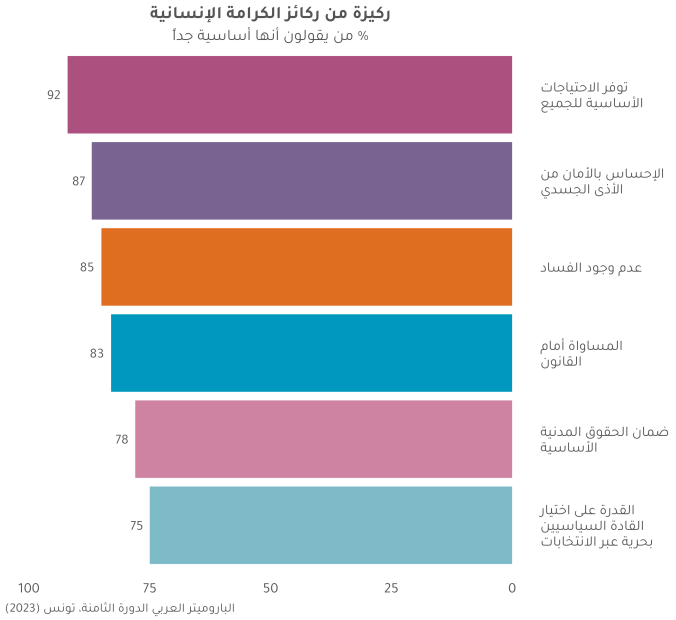

كانت مقارنة النتائج مدهشة؛ فالتونسيون أكثر إقبالاً على القول بأن توفير الضرورات الأساسية أمرٌ "ضروري للغاية" لكل من "الديمقراطية" و"الكرامة". في الوقت نفسه، فالسمة الأقل اختياراً من الناس بصفتها "ضرورية للغاية" للديمقراطية أو الكرامة، كانت القدرة على اختيار القادة السياسيين في انتخابات حرة. كذلك اختار الناس كل من السمات الثلاث الأخرى بصفتها "ضرورية للغاية" بنسب متقاربة لا تختلف عن بعضها بأكثر من 3 نقاط مئوية (ومن ثم فهي ضمن هامش الخطأ)، وتراوحت الاختيارات لهذه السمات بصفتها ضرورية للديمقراطية أو للكرامة بين 87 و78 بالمئة.

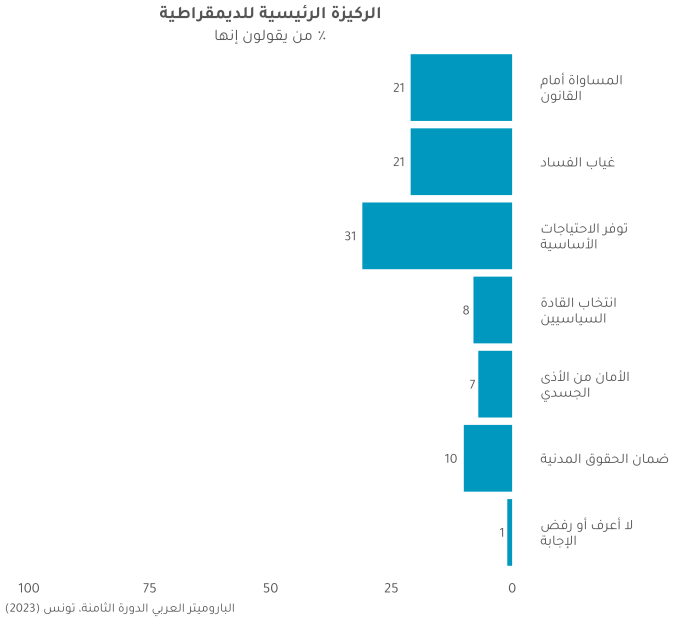

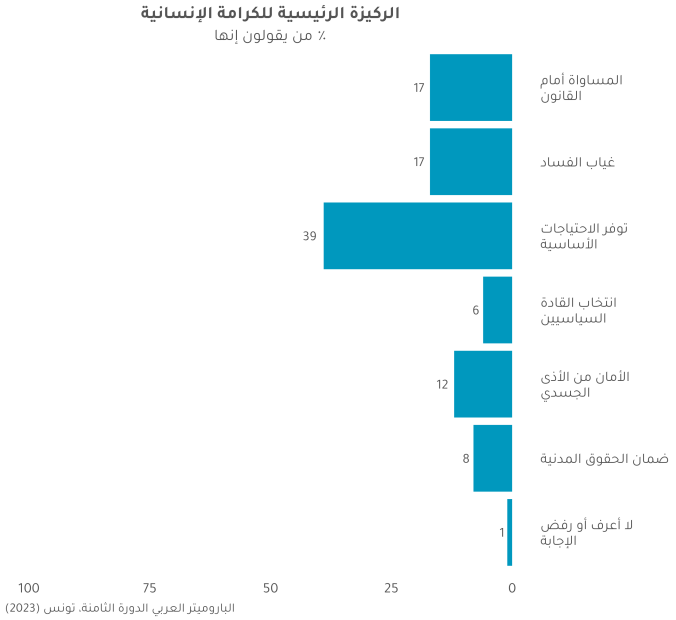

ولدى سؤال التونسيين عن السمة الأكثر ارتباطاً بالديمقراطية أو الكرامة، ظهرت تباينات كبيرة. رغم أن توفر الضرورات الأساسية للكافة كانت السمة الأكثر اختياراً لكل من الكرامة والديمقراطية، فقد تم اختيارها أكثر في حالة المجموعة التي سُئلت عن الكرامة (39 بالمئة مقابل 31 بالمئة). على ذلك، ما زال هناك تداخل قوي بين السمات الأخرى. بالنسبة للديمقراطية، يقول 21 بالمئة إن السمة الأكثر أساسية هي المساواة أمام القانون، ويقول 21 بالمئة إنها غياب الفساد. هذا المستوى أعلى قليلاً في حالة المجموعة التي سُئلت عن "الكرامة"، ففي الحالة الأخيرة اختار السمتين 17 بالمئة من المواطنين. بالنسبة للسمات الثلاث الباقية، لم تزد نسبة اختيار أي منها عن 12 بالمئة، بصفتها السمة المُحددة لماهية الديمقراطية أو الكرامة.

يتضح من هذه النتائج أن التونسيين يعتبرون "الديمقراطية" أقل ارتباطاً بسمات النظام السياسي، وأكثر ارتباطاً بالنتائج التي تقدمها. يبدو أن المواطن التونسي يربط بقوة بين الديمقراطية والكرامة، وقد كانت الأخيرة المطلب الأساسي أثناء ثورة الياسمين، أو "ثورة الكرامة" في تعريف آخر شائع لها. منذ ذلك الحين، يسعى التونسيون إلى تحقيق الكرامة، لا سيما القدرة على ضمان الأمان الاقتصادي وحماية حقوقهم الأساسية، لكن فشلت التغيرات السياسية المتوالية في تحقيق هذه الآمال.

ونظراً لتشديد الناس على ما تقدّمه الحكومة مقارنة بكيف تؤطر الديمقراطية نظامها، ربما ليس من المفاجئ غياب الإجماع حول كيفية حُكم البلاد. لدى السؤال عمّا إذا كان النظام البرلماني مناسب لتونس، حيث يُسمح للأحزاب بجميع الخلفيات الأيديولوجية أن تتنافس في الانتخابات، يقول نحو النصف (51 بالمئة) إن هذا النظام لن يكون مناسباً بالمرة. بالمقارنة، يرى 16 بالمئة فقط أنه مناسب للغاية، ويعتبر 22 بالمئة أنه مناسب. لكن لا يعني هذا أن المواطن التونسي يفضّل السلطوية. لدى السؤال عن مدى تفضيل نظام سياسي تحكمه سلطة قوية، يقول أكثر من النصف (55 بالمئة) إنه غير مناسب بالمرة. لكن يقول 19 بالمئة إنه مناسب جداً، ويقول 17 بالمئة إنه مناسب.

نظام برلماني حيث الأحزاب القومية واليسارية واليمينية والإسلامية تتنافس من خلال الانتخابات

٪ من يقولون إنه

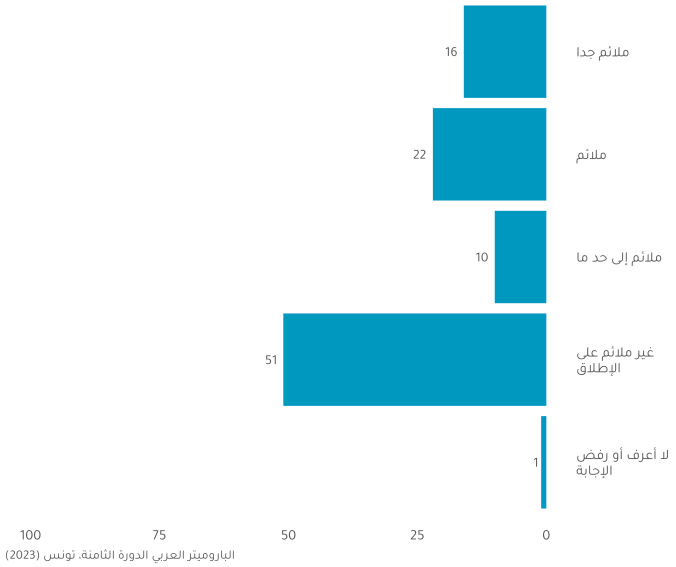

الباروميتر العربي الدورة الثامنة، تونس (2023)

نظام سياسي تتولى فيه الحكم سلطة قوية تأخذ القرارات دون اعتبار لنتائج الانتخابات أو لرأي اله

٪ من يقولون إنه

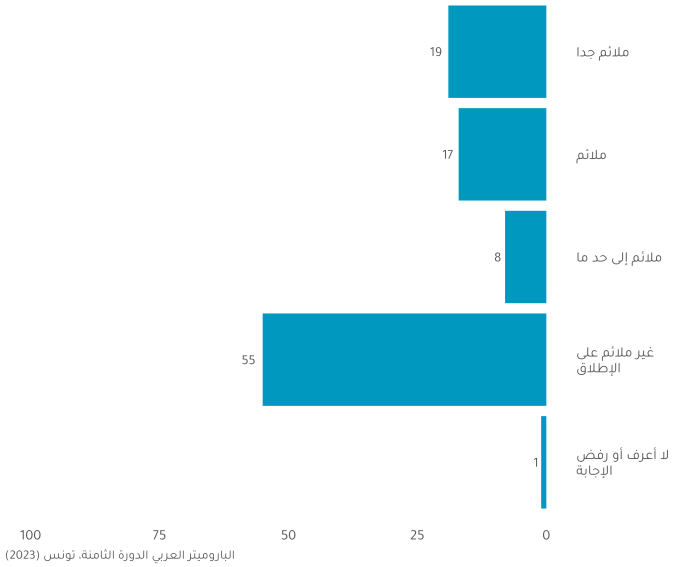

الباروميتر العربي الدورة الثامنة، تونس (2023)

كما لا يدعم التونسيون وجود نظام سياسي تحكمه الشريعة الإسلامية من دون انتخابات. يرى الثلثان تقريباً (63 بالمئة) إن هذا غير مناسب بالمرة، ويقول 13 بالمئة إنه مناسب جداً، ويعتبره 15 بالمئة مناسباً.

نظام محكوم بالشريعة الإسلامية بدون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية.

٪ من يقولون إنه

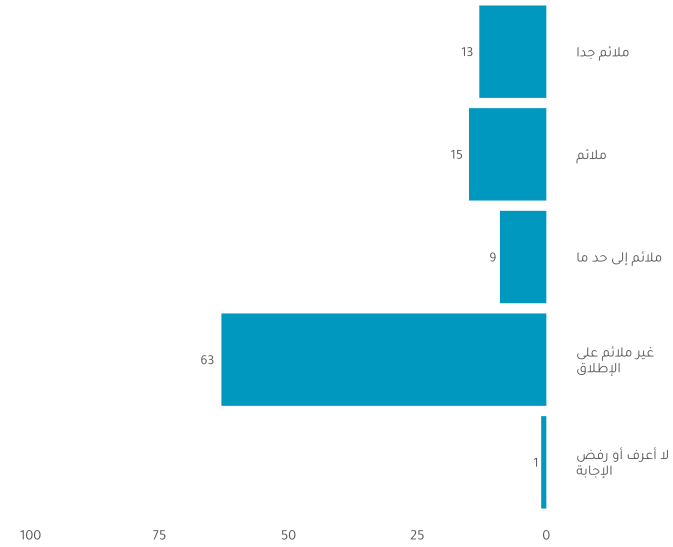

الباروميتر العربي الدورة الثامنة، تونس (2023)

توفر الحكومة إحتياجات المواطنين دون منحهم حق المشاركة في العملية السياسية.

٪ من يقولون إنه

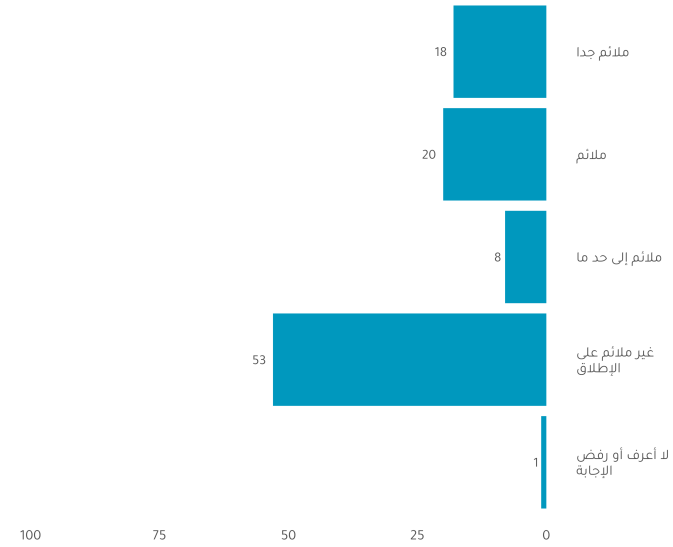

الباروميتر العربي الدورة الثامنة، تونس (2023)

ويعارض التونسيون بشكل عام فكرة النظام الذي يكفل احتياجاتهم الأساسية لكن يحرمهم من التعبير عن آرائهم وتفضيلاتهم في عملية سياسية. يرى النصف تقريباً (53 بالمئة) إن مثل هذا النظام غير مناسب بالمرة في بلدهم، في حين يقول 18 بالمئة إنه سيكون مناسباً جداً ويرى 20 بالمئة إنه سيكون مناسباً.

تكشف هذه المقارنة أن نصف التونسيين على الأقل يرفضون جميع أشكال الحكم الأربعة هذه لتونس. ترفض أغلبية المواطنين أي نظام للحكم لا يأخذ باختياراتهم وتفضيلاتهم في العملية السياسية، أو النظم التي من شأنها تعريض حقوقهم الأساسية للخطر. لكن يرى النصف أن النظام الليبرالي البرلماني غير مرغوب، ربما لأن هذا النظام يبدو هشّاً

أو غير قادر على توفير الحلول الاقتصادية في السنوات من بعد عام 2011. نتيجة لهذا، لا يبدو أن التونسيين يعتنقون رؤية موحدة لمستقبلهم السياسي.

وللمزيد من الفهم لكيف يرى التونسيون الديمقراطية، وضع الباروميتر العربي أسئلة إضافية حول آراء الناس لمدى ديمقراطية بعض الدول حول العالم. على مقياس من 0 إلى 10، كان متوسط تصنيف الناس في تونس لألمانيا هو الأعلى، بواقع 7.16 درجة من 10. حلّت الصين في المركز الثاني بواقع 6.52 درجة، ثم الولايات المتحدة الأمريكية (5.82) واحتلت تونس قاع التصنيف (5.00). هذا التصنيف الذي اختاره الناس يعزز فكرة اعتبار التونسيين لألمانيا كدولة ثرية بها نظام تقديم خدمات اجتماعية قوي وفي الوقت نفسه يكفل الحقوق السياسية، بصفته النظام الأكثر ديمقراطية. في الوقت نفسه، فالصين دولة تقدم أداء قوياً في ملف النمو الاقتصادي مع غياب الحقوق السياسية، فتحل في مركز أدنى.

أما الولايات المتحدة الأمريكية التي تقدم تدابير حماية اجتماعية أضعف من ألمانيا، مع حقوق سياسية قوية، فتصنيفها أقل قليلاً من الصين. لكن ربما كان جزء من هذه النتيجة سببه تغير التصوّرات حول الولايات المتحدة الأمريكية بسبب النزاع في غزة. قبل اندلاع الأعمال القتالية في الشرق الأوسط، كان تصنيف الناس للولايات المتحدة الأمريكية مساوٍ لتصنيفهم للصين. وأخيراً، حلّت تونس في المرتبة الأخيرة من التصنيف، كدولة أضعف في الظروف الاقتصادية والحماية الاجتماعية، مع غياب نفس درجة الحريات السياسية المكفولة في ألمانيا.

رغم آراء التونسيين بأن دولتهم ديمقراطية بشكل جزئي، فهم يعتقدون أن نظام الحكم هذا مناسب لتونس. على مقياس مماثل من 0 إلى 10، يقول 58 بالمئة من التونسيين إن الديمقراطية مناسبة لتونس أكثر من النظم الأخرى (تصنيف 6 من 10 درجات)، في حين اختارت نسبة 16 بالمئة نقطة المنتصف (5 درجات).

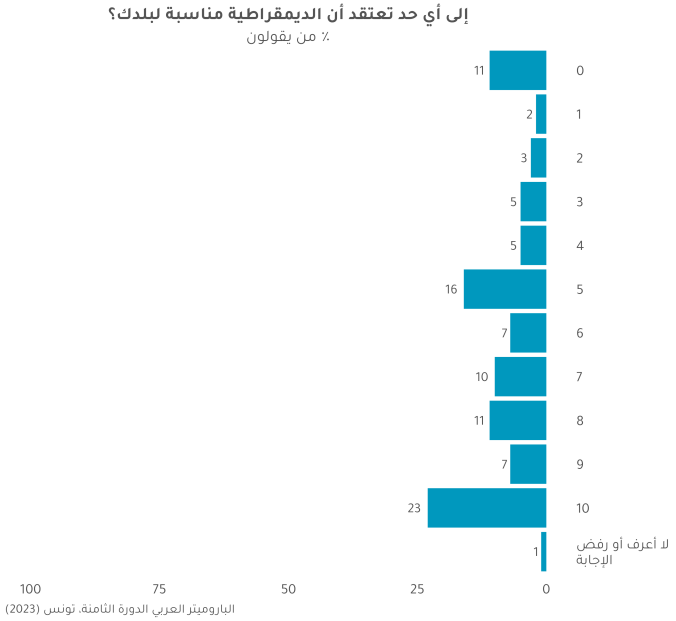

في مواجهة التحديات والانتكاسات منذ ثورة 2011، لا يزال المواطن التونسي يشعر بالتفاؤل إلى حد ما إزاء انتشار الديمقراطية في تونس حالياً أكثر من فترة حكم زين العابدين بن علي. ترى الأغلبية (54 بالمئة) أن تونس أكثر ديمقراطية في 2023 مما كانت قبل ثورة الياسمين. ويرى 11 بالمئة أن مستوى الديمقراطية الآن وفي الماضي متماثل. ويُلاحظ أن من حصلوا على التعليم الجامعي أكثر إقبالاً بكثير على القول بأن تونس أحرزت تقدماً على مسار الديمقراطية، مقارنة بالحاصلين على التعليم الثانوي أو أقل (62 بالمئة مقابل 50 بالمئة).

حالة الديمقراطية الآن مقارنة بحالتها قبل احتجاجات الربيع العربي عامي 2011-2012

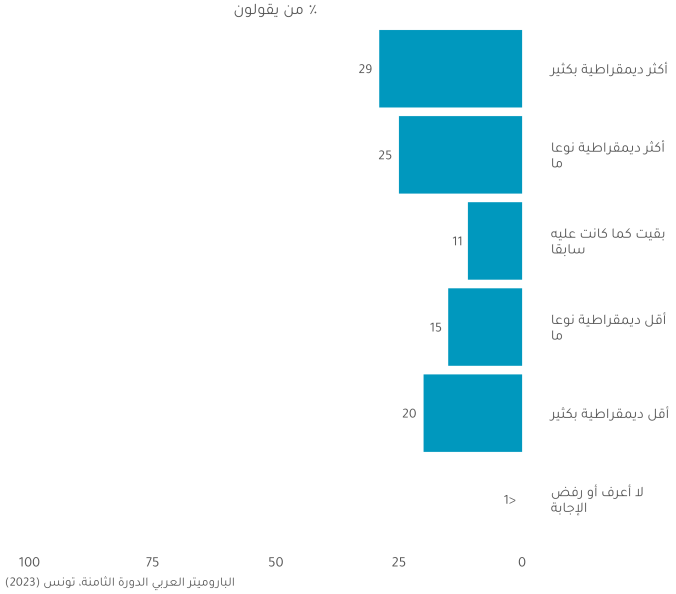

الباروميتر العربي الدورة الثامنة، تونس (2023)

حالة الديمقراطية الآن مقارنة بحالتها قبل احتجاجات الربيع العربي عامي 2011-2012

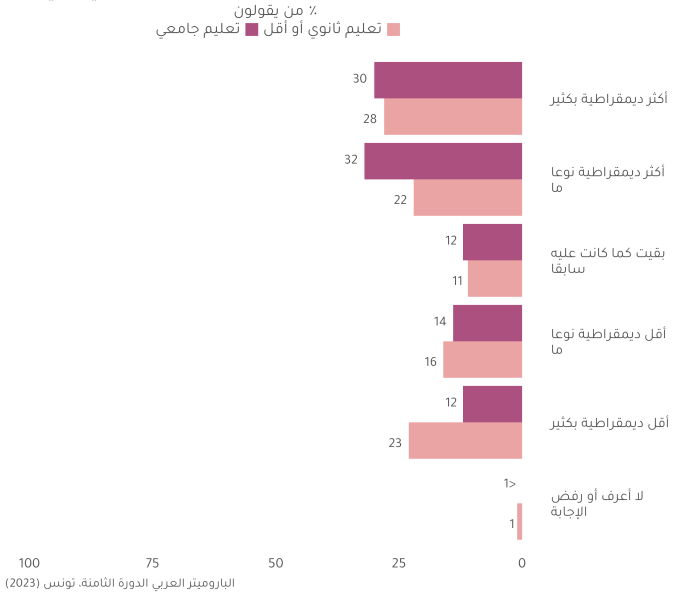

الباروميتر العربي الدورة الثامنة، تونس (2023)

العلاقات الدولية

جرى تنفيذ العمل الميداني لهذا الاستطلاع قبل وبعد هجمات حماس في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 على إسرائيل. تمت نصف المقابلات تقريباً قبل ذلك الحدث، ونصفها الآخر على مدار الأسابيع الثلاثة التالية عليه. يظهر من تحليل البيانات أنه كان للحرب على غزة تأثير كبير على تصوّرات التونسيين حول الأطراف الدولية؛ إذ صنّفوا الدول بناء على تصوراتهم حول كونها داعمة أو معارضة للهجمات الإسرائيلية العسكرية.

أولاً، دون أخذ التغيّرات التي جلبتها وقائع 7 أكتوبر/تشرين الأول في الاعتبار، يظهر من نتائج الاستطلاع اختلافات كبيرة في كيفية نظر التونسيين إلى القوى الدولية. لدى السؤال عمّا إذا كانت لديهم آراء إيجابية حول هذه الدولة وتلك، حصدت الصين (71 بالمئة) وتركيا (69 بالمئة) أعلى التصنيفات. تلي الدولتين المذكورتين كل من قطر والسعودية (66 بالمئة في الحالتين). وكانت شعبية روسيا أقل قليلاً (60 بالمئة)، بينما يستحسن نصف المواطنين تقريباً فرنسا (47 بالمئة). ووراء هذه الدول بكثير الولايات المتحدة الأمريكية، بنسبة تفضيل بلغت 32 بالمئة، ولدى 3 بالمئة فقط آراء إيجابية تجاه إسرائيل.

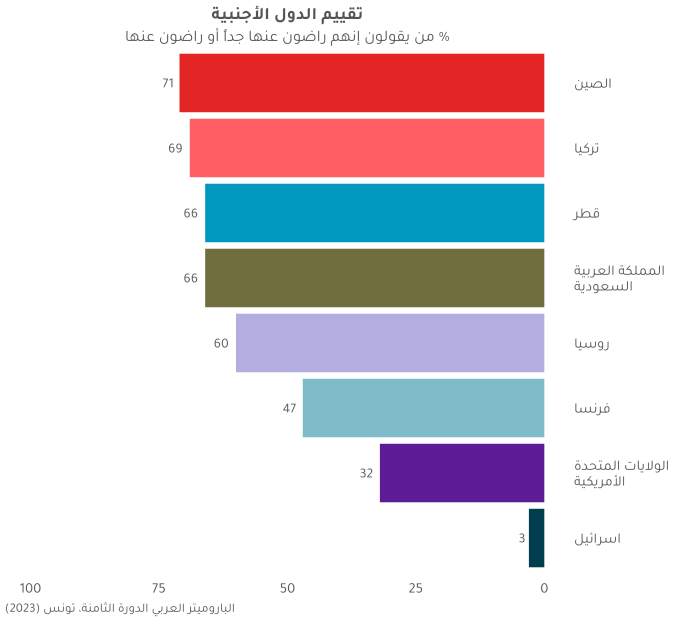

وجاءت تصنيفات الناس لقادة الدول على نفس الشاكلة أعلاه، لكن التشابه في تصنيفات القادة والدول لم يكن كاملاً بحسب نتائج الاستطلاع؛ إذ تبلغ شعبية السياسات الإقليمية لكل من الرئيس الصيني شي جين بينغ والرئيس التركي رجب طيب إردوغان والرئيس الروسي فلاديمير بوتين نفس النسبة، بواقع 54 بالمئة. ويدعم النصف تقريباً (49 بالمئة) سياسات ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، والنسبة كانت 45 بالمئة لرئيس الإمارات محمد بن زايد، و39 بالمئة للرئيس السوري بشار الأسد، و32 بالمئة للقائد الأعلى الإيراني علي خامنئي، و21 بالمئة للرئيس الأمريكي جو بايدن.

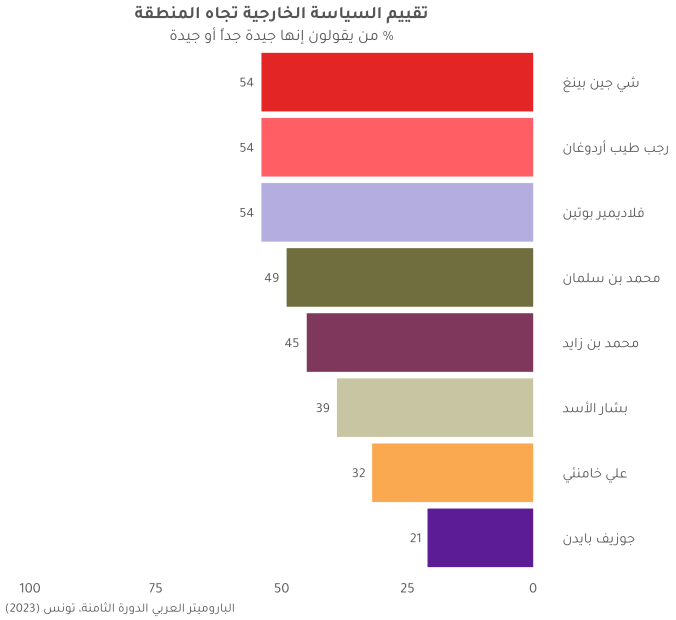

يتضح من التحليل الأكثر تعمّقاً التغيّرات التي استجدت نتيجة لأحداث غزة، إذ يُظهِر كيف تغيرت توجهات الرأي على مدار فترة البحث الميداني. كانت الدولة الأكثر تضرراً هي الولايات المتحدة الأمريكية، التي أظهرت دعماً قوياً للغاية لإسرائيل، بما يشمل دعمها لحملتها العسكرية على غزة بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول. قبل 7 أكتوبر/تشرين الأول كان لدى 40 بالمئة من التونسيين في المتوسط آراء إيجابية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، و29 بالمئة تجاه السياسات الخارجية لبايدن. أما المتوسط الذي تم حسابه لتغيّر الآراء في الأسابيع التالية، فهو يرسم صورة مختلفة تماماً. إذ يظهر من تقديرات الباروميتر العربي أن في اليوم الأخير من العمل الميداني الذي تمت خلاله مقابلات كافية للتحليل، كان 10 بالمئة على الأكثر من التونسيين لديهم آراء إيجابية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، و6 بالمئة بالنسبة إلى سياسات بايدن.

ولقد تغيّرت آراء التونسيين أيضاً تجاه الدول الأخرى التي أظهرت دعماً لإسرائيل، أو ارتبطت بها عبر تطبيع للعلاقات. في حالة فرنسا والسعودية، تراجع الدعم بواقع 14 نقطة مئوية خلال الفترة نفسها.

بالنسبة إلى القادة الإقليميين، كانت التغيّرات كبيرة. فقبل 7 أكتوبر/تشرين الأول طبّعت الإمارات العلاقات مع إسرائيل، وظهرت تقارير حول اقتراب السعودية من التطبيع. في ذلك التوقيت، أعرب 55 بالمئة من التونسيين عن آراء إيجابية تجاه سياسات محمد بن سلمان الخارجية، ويقول 49 بالمئة الأمر نفسه عن سياسات محمد بن زايد. لكن بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول بثلاثة أسابيع، انحسرت هذه المستويات إلى 40 بالمئة و33 بالمئة على التوالي.

في الوقت نفسه، ظلّت إيران معارضة بقوة لإسرائيل وأدانت حملتها العسكرية على غزة. قبل 7 أكتوبر/تشرين الأول، أعرب 29 بالمئة فقط من التونسيين عن تفضيل سياسات علي خامنئي الخارجية، وبعد ثلاثة أسابيع من الهجمات، ارتفع هذا المستوى إلى 41 بالمئة. تساوي هذه النسبة نسبة تفضيل سياسات محمد بن سلمان وتفوق نسبة تفضيل سياسات محمد بن زايد، ما يسلّط الضوء على تغيّر الآراء بالارتباط بالحرب على غزة.

وبالنسبة إلى الصين، تغيّرت آراء التونسيين حولها وحول سياسات شي جين بينغ قليلاً على مدار الفترة المرصودة قبل وبعد 7 أكتوبر/تشرين الأول. في المُجمل، ظلّت صورة الصين في أذهان التونسيين إيجابية، وربما تحسنت شعبيتها قليلاً، لكن ليس بقدر كبير. في الوقت نفسه، ربما تراجع التقدير لسياسات الرئيس الصيني بقدر ضئيل للغاية، لكن في العموم تبقى شعبية سياساته الخارجية عند التونسيين كما هي.

بالنسبة إلى روسيا، كانت النتائج مماثلة. يبدو أن لا صورة روسيا ولا صورة بوتين قد تغيّرت بقدر ملحوظ من بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول في أعين التونسيين.

حول الباروميتر العربي

الباروميتر العربي هو شبكة بحثية مستقلة وغير حزبيّة، تقدم نظرة ثاقبة عن الإتجاهات والقيم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للمواطنين العاديين في العالم العربي.

لقد دأبنا على عمل استطلاعات رأي عام مدققة وممثلة لمستوى الدولة، بناء على نهج العينات الإحصائية، للسكان البالغين، على امتداد العالم العربي، في 15 دولة، منذ عام 2006 .

نحن أقدم وأكبر مستودع للبيانات المتاحة في متناول العامة حول آراء الرجال والنساء في المنطقة. تمنح نتائج استطلاعاتنا فسحة للمواطنين العرب للتعبير عن احتياجاتهم وإهتماماتهم.